PEACE
PARADIGMS

Berghof Foundation

آثار تغيّر المناخ على ديناميّات النزاع في العراق

دراسة أقضية مخمور وتلعفر والرفاعي

الشكر والتقدير

لما كان نُفذّ هذا البحث لولا دعم الكثير من الأفراد والكيانات. بادئ ذي بدء، نودّ أن نتقدّم بجزيل الشكر للباحثين والمحاورين الذين أجروا المقابلات وكذلك للمشتركين في المقابلات في العراق لتخصيصهم الوقت الكافي للّقاءات وتبادل وجهات نظرهم وآرائهم. فمساهمتهم تلقى تقديرًا كبيرًا. كما يودّ الفريق المعني بالمشروع أن يشكر مجمّع الفكر والعمل المستقلّ للمناخ والبيئة والتنمية «أدلفي» (Adelphi) على وضع الإطار التحليلي وتوفير خبراتهم. وأخيرًا، يودّ الفريق المعني بالمشروع أن يوجّه شكره الخاص لمؤسّسة روبرت بوش ستيفتونغ (Robert Bosch Stiftung GmbH) على دعمها للمشروع الذي وُضع هذا التقرير في إطاره.

Robert Bosch Stiftung

التحرير: فيل جاكسون

التصميم: AMBERPRESS، وكاتيا كوبرلين، وجوسيا وارينك

الترجمة: شاديا نهرا وThe Language Platform

أُعِدّ هذا التقرير في إطار مشروع «تعزيز التفاهم ودعم الحوار على المستوى المحلّي للتصدّي لمخاطر الأمن المناخي في العراق» الذي نفّذته مؤسّسة بيرغوف ومؤسسة مسارات السلام بدعمٍ من مؤسّسة روبرت بوش ستيفتونغ.

أعدّته ونشرته

PEACE PARADIGMS

مؤسسة مسارات السلام (PPO)
منطقة القادسيّة، محلّة ٦٠٦
شراع ١٤، مبنى ٣٣
بغداد، العراق

بختياري وزيران، أبراج MNW
مبنى B٣، الطابق ٨، شقة ١ و٤
أربيل، العراق
www.ppo-iq.org

Berghof Foundation

مؤسّسة بيرغوف (Berghof)
ليندينستراس ٣٤
برلين ١٠٩٦٩
ألمانيا
www.berghof-foundation.org

© ٢٠٢٣. كافّة الحقوق محفوظة.
يتم توزيع هذا العمل بموجب شروط ترخيص Creative Commons Attribution ٤,٠.

آثار تغيّر المناخ على ديناميّات النزاع في العراق

دراسة أقضية مخمور وتلعفر والرفاعي

المحتويات

الملخّص التنفيذي ٤

المنهجيّة ٧

تغيُّر المناخ والنزاع في العراق ٩
استجابة الحكومة ١٢

النتائج المتعلّقة بالأقضية ١٣
النتائج المشتركة بين الأقضية ١٣
النتائج المتعلّقة بالقضاء ١٥
قضاء مخمور ١٥
قضاء الرفاعي ٢٠
قضاء تلعفر ٢٤

التوصيات ٣٠

الملخّص التنفيذي

بدأ العراق يشعر بوطأة تغيُّر المناخ وزيادة المخاطر الأمنيّة ذات الصلة. وكان لزيادة الظواهر الجويّة القصوى خلال العقد الماضي - بدءًا من درجات الحرارة المرتفعة والجفاف والتصحّر وصولًا إلى الفيضانات والعواصف الرمليّة والغباريّة - عواقب وخيمة عدّة، بما في ذلك ندرة المياه وفقدان سبل العيش الاقتصاديّة، (ولا سيّما بالنسبة إلى الأشخاص المعتمدين على القطاع الزراعي)، والنزوح والهجرة بسبب المناخ، وتزايد انعدام الأمن الغذائي. كما ازدادت قابليّة البلد على التأثّر بهذه العواقب بسبب القدرات المحدودة ونقص الهياكل والآليات التي يمكنها الاستجابة بشكل فعّال لآثار تغيّر المناخ والتخفيف من حدّتها. فآثار تغيُّر المناخ أدَّت إلى تفاقم التحدّيات الكثيرة التي تواجهها البلاد، خصوصًا تلك المرتبطة بالنزاع الأخير مع ما يُسمّى بتنظيم الدولة الإسلاميّة (المعروف أيضًا باسم داعش)، فضلًا عن الاستبعاد السياسي وسوء الحوكمة.

تسعى هذه الدراسة إلى التعمّق بشكلٍ أكبر في قضيّة تغيُّر المناخ، وارتباطها وتأثيرها على ديناميّات النزاع في كافّة أنحاء البلاد. وهي تركّز على وجه التحديد على المسارات المناخيّة أو الطرق التي يساهم فيها تغيُّر المناخ في اندلاع النزاعات وانعدام الأمن - في مخمور والرفاعي وتلعفر[1]. وستساعد هذه المسارات التي أعدّها مجمّع الفكر والعمل المستقلّ للمناخ والبيئة والتنمية «أدلفي»[2]، صانعي السياسات والجهات الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المدني الوطنيّة وبناة السلام والمنظّمات الدوليّة والجهات المانحة على فهم الترابط بين المناخ والأمن بشكلٍ أفضل استنادًا إلى أمثلة ملموسة على المستوى المحلي، ما يوضح كيفيّة تفاعل العوامل المختلفة. وتُستخدم المسارات المناخيّة التالية في هذه الدراسة كمنظور تحليليّ لاستكشاف كيفيّة تأثير التغيّر المناخ على ديناميات النزاع في أقضية مخمور والرفاعي وتلعفر.

- الموارد الطبيعيّة. يمكن لآثار التغيُّر المناخي، مثل التغيّرات في درجات الحرارة والمتساقطات، التأثير على الوصول إلى الموارد الطبيعية وتوافرها، مثل الأرض والمياه. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تزايد المنافسة والتوتّرات بين المجموعات أو المجتمعات المختلفة. ومن المحتمل أن تتفاقم المنافسة على الموارد الطبيعيّة لتتحوّل إلى أعمال عنف أو نزاعات.

- انعدام الأمن المعيشي. تؤثّر الفيضانات أو العواصف أو حرائق الغابات أو المخاطر البطيئة الظهور مثل الجفاف أو انخفاض المتساقطات بشكلٍ سلبي على سبل العيش. وبالتالي، يمكن أن يؤدّي ذلك إلى النزوح والهجرة. ونتيجةً لارتفاع معدلات البطالة، وهشاشة الدولة، وتدني قدرة المدن على استضافة الوافدين الجدد، بالإضافة إلى عوامل أخرى، غالبًا ما لا يجد الأشخاص أمامهم خيارًا سوى اللجوء إلى الاقتصادات غير المشروعة. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى نشوء توتّرات تنافسيّة بين السكان والأشخاص النازحين حديثًا.

- انعدام الأمن الغذائي. تساهم آثار تغيُّر المناخ على سبل العيش، مثل الزراعة، في حدوث تقلبات في أسعار المواد الغذائيّة وإمداداتها ما قد يشكّل دافعًا لنشوء الاحتجاجات وانعدام الاستقرار السياسي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى

---

١ يُعتبر، من بين المعايير المتبّعة لاختيار الأقضية، تحديد مسارات الأمن المناخي التي توّفر بيئة مواتيّة للمشاركة والتي يمكن أن تلقى دعم أصحاب المصلحة في القضاء المعنيّ والقدرة على إنشاء بيئة آمنة للمشاركين والميسرين في الحوار. علاوة على ذلك، يُعدّ كلّ من تحقيق التوازن بين التكوين الديمغرافي الشامل وتمثيل مختلف أصحاب المصلحة السياسيين ودمج الدوافع المختلفة لتقاطع مخاطر المناخ وديناميات النزاع من المعايير الأساسية. ويتيح ذلك اتّباع نهج متوازن يعزّز فهم ترابط الأمن المناخي من وجهات نظر مختلفة وينتج كذلك بيئات مواتيّة مختلفة.

٢ لمزيد من المعلومات حول أدلفي ونهجها، راجعوا https://adelphi.de/en وروتينجر وآخرون: مناخ جديد من أجل السلام، A New Climate for Peace 2015.

حـدوث اضطرابـات اجتماعيّـة ولجـوء الدولـة إلى اسـتخدام العنـف ضـد المواطنـين.

- سـوء الحوكمـة. أظهـرت الأبحـاث أن المخاطـر الأمنيّـة المرتبطـة بالمنـاخ تكتسـب أهميّـة خاصـة عندمـا تكـون آليّـات الحوكمـة ضعيفـة أو غـير فعّالـة. وتعتمـد الظواهـر والآثـار المناخيّـة الفعليّـة وآثارهـا عـلى المجتمـع والأمـن البـشري والأنظمـة عـلى عـددٍ مـن العوامـل التـي تؤثّـر عـلى قابليّـة تأثـر الأشـخاص المتضرّريـن والاقتصـادات والأنظمـة السياسـية. ويسـاهم كلٌّ مـن انخفـاض القـدرة عـلى التكيّـف للاسـتجابة لآثـار تغـيُّر المنـاخ، وضعـف آليّـات حـل النزاعـات أو غيابهـا في تفاقـم ديناميّات النـزاع.

- الكـوارث الطبيعيّـة. يمكـن أن تسـاهم الظواهـر الجويـة القصـوى والكـوارث مثـل الفيضانـات أو حرائـق الغابـات أو الـزلازل، عنـد اقترانهـا بالاسـتجابة الحكوميّـة غـير الكافيـة والاسـتبعاد الملحـوظ، في بـروز المظـالم وانعـدام الاسـتقرار السـياسي. ويمكـن أن تتسـبّب المخاطـر المناخيّـة في تقويـض السـلطات، أو إضعـاف قـدرات الدولـة، أو التصـدي لسـيطرة الدولـة، مـا قـد يـؤدي بـدوره إلى اضطرابـات اجتماعيّـة ولجـوء الدولـة إلى اسـتخدام أسـاليب القمـع والعنـف ضـد المواطنـين.

- التداعيـات غـير المقصـودة للسياسـات. في الحـالات التـي تفشـل فيهـا سياسـات تغـيُّر المنـاخ أو عندمـا تضـع السـلطات المركزيّـة أو المجتمـع الـدولي سياسـات لا تراعـي النزاعـات، يمكـن أن تـؤدي العوامـل المناخيّـة إلى بـروز أعـمال العنـف أو الاضطرابـات الاجتماعيّـة. وفي حـال كانـت هـذه السياسـات مصمّمـة بشـكلٍ سـيئ و/أو مقترنـة بنظـام تنـازلي لصنـع القـرار، مـن الممكـن أن تـؤدي إلى تهميـش المجتمعـات أو زيـادة الشـكاوى والمظـالم القائمـة في المجتمعـات الضعيفـة.

- غيـاب رابـط سـببي. مـا زال يتعـيّن استكشـاف الآليّـات السـببيّة المحـدّدة التـي تربـط تغـيُّر المنـاخ بانعـدام الأمـن والنـزاع (العنيـف). وفي حـين أنـه مـا مـن رابـط سـببي بـين تغـيُّر المنـاخ والنـزاع، يقـول الاعتقـاد السـائد إنّ تغـيُّر المنـاخ يمثّـل تهديـدًا أو خطـرًا.

بشـكلٍ عـام، أظهـرت الدراسـة أن المسـارات المختلفـة موجـودة إلى حـدّ مـا في الأقضيـة، مـع الإشـارة إلى أن المـوارد الطبيعيّـة، وانعـدام الأمـن المعيـشي، وانعـدام الأمـن الغـذائي، وسـوء الحوكمـة هـي التحدّيـات الأبـرز فيهـا (راجعـوا الجـدول ١ أدنـاه). ويجـب النظـر في هـذه الدراسـة بالتـوازي مـع دراسـة مماثلـة أجرتهـا مؤسّسـة بيرغـوف ومؤسسـة مسـارات السـلام وهـي ركّـزت عـلى فهـم المسـارات المناخيّـة في تسـع أقضيـة أخـرى. وترتبـط النتائـج المسـتخلصة مـن الأقضيـة التـي يغطيهـا هـذا التقريـر ارتباطًـا وثيقًـا بالأقضيـة التسـعة المشـمولة في التقريـر الآخـر، التـي تشـمل عفـك وبيجـي وجمجـمال والحمـزة الشرقـي والحويجـة وكلار وكفـري وشـط العـرب والزبـير. بنـاءً عليـه، تؤكّـد نتائـج هـذا التقريـر تلـك التـي خلُصـت إليهـا الدراسـة الأخرى[٣] وتثريهـا وتوسّـعها.

٣ من المتوقّع أن يُنشر التقرير في نهاية العام ٢٠٢٣.

المسار	الأقضية		
	مخمور	الرفاعي	تلعفر
الموارد الطبيعيّة	x	x	x
انعدام الأمن المعيشي	x	x	x
انعدام الأمن الغذائي	x	x	
سوء الحوكمة	x	x	x
الكوارث الطبيعيّة			
التداعيات غير المقصودة للسياسات			

جدول ١: المسارات المناخيّة في مخمور والرفاعي وتلعفر

التوصيات الرئيسية:

١.تعزيز العمليات الشاملة

تيسير عمليات الحوار الشامل لحلّ المشكلات التي تربط القادة المحليّين الرئيسيّين بالجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية الضرورية والتي تساعد على إثراء الاستراتيجيات الوطنية التي يتم تطويرها على مستوى القضاء أو تكييفها.

٢. مراعاة الميزانية في خطط المناخ

الدعوة لتأمين مخصّصات الميزانية الكافية من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان اللّتَين لديهما الحدّ الأدنى من المتطلّبات الرامية إلى إبراز الجوانب الأكثر إلحاحًا لخطّة الاستجابة المناخية.

٣. تحسين قدرات الجهات المعنيّة الرئيسة

تعزيز قدرة الجهات الحكوميّة في ما يتعلّق بإدارة الموارد الطبيعيّة سياسة مواجهة آثار تغيّر المناخ، وهو أمر يجب القيام به بالتوازي مع الجهود المبذولة لمعالجة الفساد الإداري.

٤. تعزيز التعاون التآزري

تعزيز التنسيق والتبادل بين مختلف الجهات الفاعلة التي تهدف إلى معالجة قضايا الأمن المناخي في العراق لتجنّب الازدواجية والتداخل على مستوى وضع البرامج.

٥. تعزيز الحوكمة الفعالة

دعم الجهود المبذولة في إطار الوساطة لحلّ عراقيل الحوكمة الناجمة عن قضية الأراضي المتنازع عليها والتي تمنع التوصّل إلى حلول وإجراءات قد تساعد في التخفيف من آثار أزمة المناخ.

٦. تعزيز جهود الوساطة

دعم ومناصرة وساطة الحكومة العراقية مع إيران وتركيا بالنظر إلى أنّ العراق مصبّ يتلقّى المياه.

٧. التشجيع على البحث الشامل

دعم البحث الإضافي لتوليد البيانات، واستكشاف المزيد من المجالات المترابطة مثل التفاعل بين المناخ، والنزاع، والنوع الاجتماعي، واستكمال النهج التحليلي الحالي بالمزيد من المنهجيّات لضمان الفهم الشامل للموضوع.

المنهجيّة

في إطار مشروع «تعزيز التفاهم ودعم الحوار على المستوى المحلي للتصدّي لمخاطر الأمن المناخي في العراق»، أجرت مؤسّسة بيرغوف ومؤسّسة مسارات السلام دراسة تهدف إلى توفير فهمٍ أفضل لتأثير تغيُّر المناخ على ديناميات النزاعات القائمة، وتحديد نقاط دخول لبدء المشاورات والتبادل والحوار حول الموضوع. أُجريت الدراسة في الأقضية الثلاثة التالية:

- مخمور، في محافظة أربيل
- تلعفر، في محافظة نينوى
- الرفاعي، في محافظة ذي قار

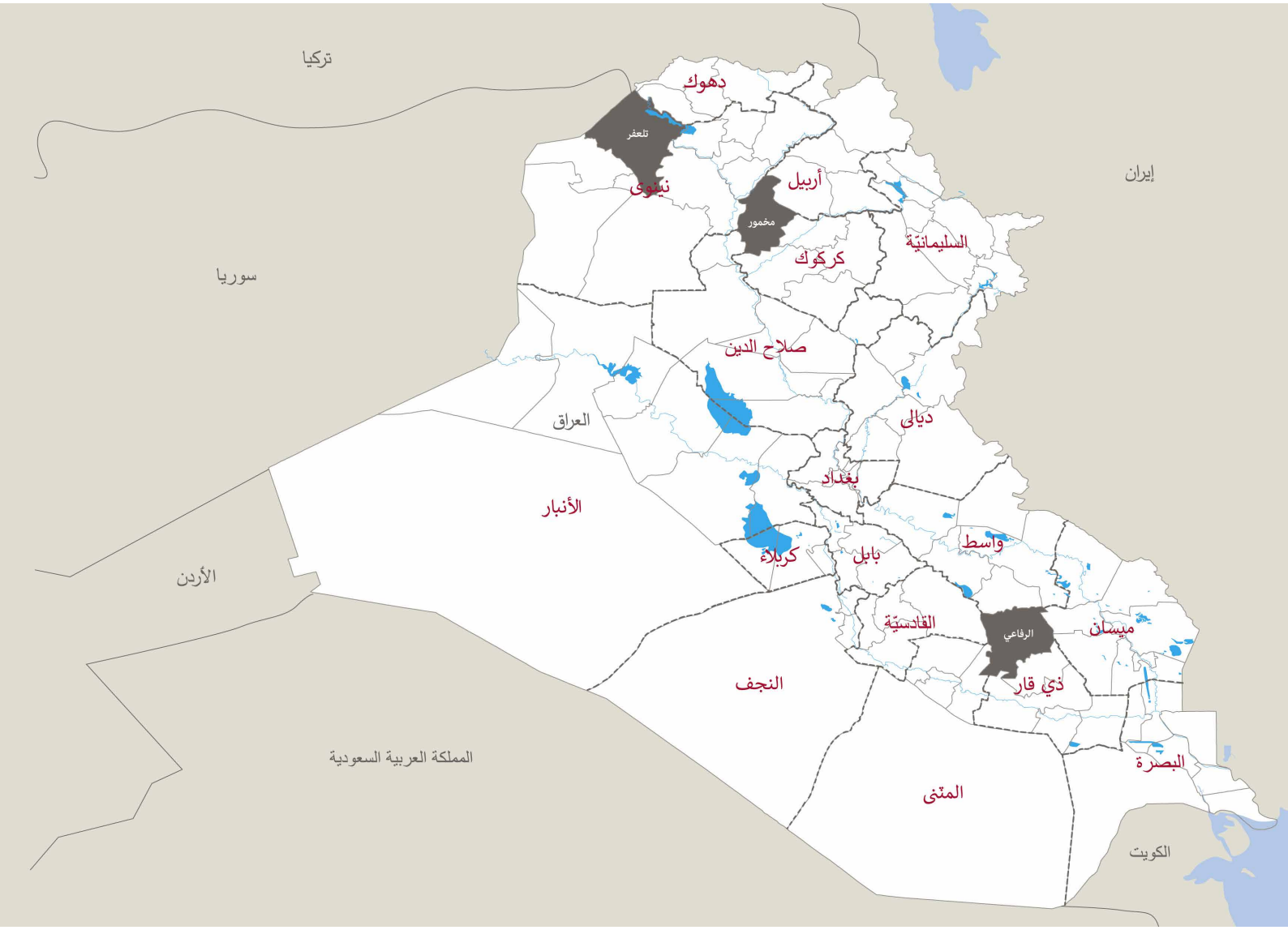

تعتمد المنهجيّة المُستخدمة في هذه الدراسة على جمع البيانات النوعيّة من خلال المقابلات المعمّقة ومناقشات مجموعات التركيز شبه المنظّمة. في المجموع، تم إجراء ٢٠ مقابلة شبه منظّمة ومعمّقة. واستهدفت رؤساء المناطق والنواحي، ورؤساء المديريّات المسؤولة عن الزراعة والبيئة والتصحّر، والجهات الأمنيّة، وزعماء القبائل، والمخاتير، والنشطاء ومجموعات المدارس. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرجال يشغلون هذه المناصب بشكل رئيس. وبما أنّ تمثيل النساء منخفض بشكل ملحوظ في المناصب السياسيّة في العراق، أُجريت مقابلة عدد قليل من النساء في المقابلات المعمّقة. ولكن، أعطت مناقشات مجموعات التركيز فرصة أفضل لإشراك النساء. فعُقِدت عشر جلسات لمناقشات مجموعات التركيز، حضرها ما مجموعه ١٢٤ مشاركًا، من بينهم ٣٩ امرأة و٨٥ رجلًا. وفي بعض الحالات، تعذّر إشراك النساء في البيئات المختلطة أو في المقابلات، إلا أنّ دعم المجتمعات المحليّة في الرفاعي عمل على تسهيل مشاركة نسبة عالية بين النساء. علاوة على ذلك، لا يزال قضاء الرفاعي معزولًا نسبيًا عن حضور المجتمع الدولي والمجتمع المدني. ونتيجة لذلك، كانت المقابلات بمثابة فرصة لكلّ من المجتمع ككلّ والنساء على وجه الخصوص للتعبير عن تحدّياتهم واهتماماتهم. وبشكل عام، اجتمع عدد كبير من الجهات الفاعلة المختلفة، بما في ذلك المزارعين وأساتذة الجامعات والمسؤولين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص والصحفيين والنشطاء المدنيين والأطباء. ويبيّن الجدول أدناه توزيع المشاركين في كلّ قضاء:

الموقع	عدد المقابلات المعمّقة	عدد مناقشات مجموعات التركيز	عدد المشاركين في مناقشات مجموعات التركيز
مخمور	١٠	٣	٣٤ (بما في ذلك ١٥ امرأة و١٩ رجلًا)
تلعفر	٥	٣	٣٥ (بما في ذلك ٤ نساء و٣١ رجلًا)
الرفاعي	٥	٤	٥٥ (بما في ذلك ٢٠ امرأة و٣٥ رجلًا)

وتشمل المواضيع التي تطرّقت إليها المقابلات ومناقشات مجموعة التركيز ديناميّات النزاع واتجاهاته القائمة، وآثار تغيُّر المناخ التي شهدتها الأقضية، وعواقبها، وآليّات المواجهة واستجابات المجتمعات والسلطات.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام. يعرض القسم الأول لمحة عامة عن ديناميّات النزاع واتجاهات تغيُّر المناخ في العراق. ويدرس الجزء الثاني النتائج الشاملة التي تمّ التوصل إليها وتلك الخاصة بالأقضية. وفي ما يتعلّق بالنتائج الخاصة بالأقضية، يُعرض توصيف عن كلّ قضاء من الأقضية الثلاثة وتقدّم التوصيات لكلّ منها. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المقدّمة الخاصة بالأقضية هي مختصرة مأخوذة من تقارير مفصّلة حول الأقضية. وتختتم الدراسة بتقديم عدّة توصيات عامة تستهدف المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الحكوميّة التي يمكن أن تساعد في التخفيف من بعض التحدّيات والتوترات المرتبطة بآثار تغيُّر المناخ.

تغيُّر المناخ والنزاع في العراق

أصبحت آثار تغيّر المناخ في العراق واضحة أكثر، إذ تشهد جميع أنحاء البلاد بشكل منتظم الجفاف ودرجات الحرارة القصوى والفيضانات والتصحّر والعواصف الرمليّة والغباريّة. ويشير البنك الدولي إلى أنه على مدار الأعوام الثلاثين الماضية، وقع ١٥ نوعًا مختلفًا من الكوارث المرتبطة بتغيُّر المناخ، ما أدى إلى الوفيات وخسارة في الممتلكات ونزوح المجتمعات، وكانت الفيضانات المفاجئة التي وقعت في العام ٢٠١٨ واحدة من أشد الكوارث في السنوات الأخيرة، إذ أثّرت على ما يُناهز ٣٠٠٠٠٠ شخص في خمس محافظات[٤]. وأصبحت الآثار واضحة ودائمة حتى أنّ الأمم المتّحدة صنّفت العراق على أنّه أحد البلدان الخمسة الأولى في العالم الأكثر عرضة لتأثيرات تغيُّر المناخ[٥]. وفي خطابٍ حديث لرئيس الوزراء العراقي، محمد السوداني، أقرّ بالتأثير الشديد لأزمة المناخ على البلاد، مشيرًا إلى أن «أكثر من سبعة ملايين مواطن تأثروا في العراق [بآثار تغيّر المناخ]. ونزح مئات الآلاف لأنهم فقدوا سبل عيشهم التي تعتمد على الزراعة[٦]».

بالفعل، تأثّر القطاع الزراعي، وهو ثاني أكبر قطاع للتوظيف في البلاد، بشدّة من جراء تغيُّر المناخ. فالأراضي التي كانت خصبة في يومٍ من الأيام أصبحت قاحلة بسبب الجفاف والتصحّر. وأثّر الجفاف بشكلٍ كبير على مصدرين رئيسين للري وهما: الأمطار، التي تعتمد عليها ٣٦٪ من جميع الأراضي الزراعيّة للري، والنهران الرئيسان في البلاد أيّ دجلة والفرات اللذان يعتمد عليهما ٦٤٪ من الأراضي المزروعة[٧]. وبسبب قلّة المياه المتاحة للريّ، تراجعت غلات المحاصيل، ما أدّى إلى فقدان الدخل لمن يعتمدون على القطاع لكسب الرزق الاقتصادي. وتشير إحدى التقديرات إلى أنّ التأثير على إنتاج القمح، وهو محصول نقدي رئيس للمزارعين في محافظة نينوى، سيؤدي إلى خسارة ما يناهز ٧٠ ٪ منه بسبب الجفاف المستمر[٨]. بالإضافة إلى إنتاج المحاصيل، تأثّرت تربية الماشية، وهي النشاط الرئيس الآخر في القطاع الزراعي، سلبًا هي كذلك، إذ فقدت ٤٠٪ من الأسر التي تربي الماشية حيواناتها بسبب أزمة المناخ[٩].

وفي القطاعات الأخرى غير الزراعة، تظهر آثار تغيُّر المناخ مباشرة على وفرة المياه بشكل عام. فمن دون هطول أمطار كافية، التي تساهم في ملء الآبار الجوفيّة وإعادة ملء خزانات وصهاريج المياه الخاصة والعامة، يلجأ عدد متزايد من الأشخاص إلى شبكة الأنهار في البلاد لتلبية احتياجاتهم من المياه. ولكن يتقلّص تدفّق هذه الشبكة ومستوياتها بسبب الجفاف وسوء سياسات إدارة المياه التي

٤ البنك الدولي: تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق. ٢٠٢٢ (Country, Climate, Development Report: Iraq).

٥ الأمم المتحدة في العراق: صحيفة الوقائع: تأثير تغيّر المناخ على البيئة في مواقع النازحين والعائدين. التقييم المتكامل السابع للموقع، ١٠ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٢٢ (UN Iraq: Factsheet. The Impact of Climate Change on the Environment in IDP and Returnee Locations - Integrated Location Assessment VII, ١٠ October ٢٠٢٢). الرابط:
https://iraq.un.org/en/202663-factsheet-impact-climate-change-environment-idp-and-returnee-locations-integrated-locatio
وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: التقرير السادس لتوقعات البيئة العالميّة، ٤ آذار/ مارس ٢٠١٩ (GEO ٦, March ٠٤, ٢٠١٩). الرابط:
https://www.unep.org/resources/global-environment-outlook-6.

٦ وكالة أنباء الاسوشيتدبرس: رئيس الوزراء العراقي يعد باتّخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ (Iraqi PM promises action to tackle crippling climate change)، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٢٣. الرابط:
https://apnews.com/article/iraq-basra-climate-change-a110e41a9f1c70b61ab5fa363992a624:~:text=BAGHDAD%20(AP)%20%E2%80%94%20Iraq's%20prime,electricity%20demands%20using%20renewable%20energy.

٧ فون لوسو، توبياس: أكثر من مجرد بنية تحتيّة: تحديات المياه في العراق. موجز سياسة كلينغندايل (More than Infrastructures: Water Challenges in Iraq. Clingendael Policy Brief Clingendael) معهد كلينغندايل ٢٠١٨.

٨ المجلس النرويجي للاجئين: أزمة المياه والجفاف يهددان أكثر من ١٢ مليونا في سوريا والعراق. آب/أغسطس ٢٠٢١ (Water crisis and drought threaten more than 12 million in Syria and Iraq. August ٢٠٢١). الرابط: https://www.nrc.no/news/2021/august/water-crisis-iraq-syria.

٩ المجلس النرويجي للاجئين: عائلة من بين كلّ عائلتين في العراق المتضرّر من الجفاف بحاجة إلى مساعدات غذائيّة (One in two families in drought-affected Iraq need food assistance). كانون الأوّل /ديسمبر 2021. الرابط: https://www.nrc.no/news/2021/december/one-in-two-families-in-drought-affected-iraq-need-food-assistance.

تتبعها السلطات العراقيّة وبناء السدود في إيران وتركيا، حيث مصادر أنهار العراق[١٠]. وأدّت هذه العوامل إلى انخفاض تدفّق المياه في شبكة النهر بنسبة ٣٠٪ منذ العام ١٩٨٠، كما تسبّبت في فجوة بين العرض والطلب على المياه بما يقارب ٥ مليارات متر مكعب، ومن المتوقّع أن يرتفع هذا الرقم ليبلغ ١١ مليار متر مكعب بحلول العام ٢٠٣٥[١١]. وبالإضافة إلى الندرة. التحديات، تتأثر جودة المياه أيضًا بشكل حاد. وبالإضافة إلى التحديّات التي تسببها ندرة المياه، تتأثّر جودة المياه كذلك بشكل حاد. فملوحة المياه وتلوثها أديا إلى خفض كميّة المياه الصالحة للشرب، ما يعرّض صحّة المواطنين للخطر ولكنه يقوّض كذلك القطاع الزراعي وقدرته على ري المحاصيل. وكان للمسائل المتعلّقة بالمياه هذه آثار غير مباشرة على الأمن الغذائي وسبل العيش. فانخفض إنتاج المحاصيل، كما ذكرنا، ما يعني خسارة الدخل لمن يعتمدون على القطاع الزراعي وبشكل عام ارتفاع أسعار المحاصيل الرئيسة واللحوم والدواجن في جميع أنحاء البلاد.[١٢]

ومن غير المفاجئ إذن أن تكون التوترات والنزاعات قد ازدادت بسبب آثار الجفاف والتصحّر. وتشمل هذه التوترات والنزاعات تلك التي تنشأ بين المزارعين. وكذلك، تحدث، بين المزارعين والسلطات الحكوميّة، وتتعلق بمسألة الوصول إلى المياه وتقنينها. وتتصاعد التوتّرات بشأن إدارة المياه بين سلطات الأقضية والمجتمعات، إذ تتّهم السلطات والمجتمعات الواقعة عند مصب الأنهر السلطات الواقعة عند منبع الأنهر إما بغض النظر عن القيود المفروضة على استخدام المياه أو بالقبول الضمني بالوصول غير القانوني للمياه وتحويل مجرى الأنهر بسبب الضغوطات والاعتبارات السياسيّة[١٣]وتنشأ نزاعات أخرى حول ممارسات الرعي غير القانونيّة بين مالكي الأراضي ومالكي الماشية وكذلك تنشأ نزاعات حول التنافس على الوظائف والخدمات العامة والموارد النادرة بين المزارعين والرعاة ومالكي المواشي من جهّة الذين يهاجرون إلى المناطق الحضريّة بحثًا عن فرص عمل جديدة وسكّان تلك المناطق الحضريّة من جهّة أخرى؛ على التنافس على الوظائف والخدمات العامة والموارد النادرة[١٤] .

ومن المتوقّع أن يزداد تأثير تغيُّر المناخ على البلاد سوءًا في المستقبل. فحسب الدراسات الحديثة، من المتوقّع أن ترتفع درجات الحرارة بين ١,٥ و٢,٤ درجة مئويّة بحلول العام ٢٠٣٠ ومن ١,٩ إلى ٣,٢ درجة مئويّة بحلول العام ٢٠٥٠، فيؤدي هذا الارتفاع إلى المزيد من الوفيّات المرتبطة بالحرارة في جميع أنحاء البلاد وزيادة العواصف الرمليّة والغباريّة[١٥]. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقّع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه المتوفّرة انخفاضًا حادًا في السنوات القادمة. ونظرًا لانخفاض جريان الأمطار في المحافظات الجنوبيّة بنسبة ٢٢٪[١٦]، من المتوقّع أن تستمر ظروف الجفاف وتزداد؛ وأن يرتفع مستوى سطح البحر، ما يهدّد مناطق رئيسة في محافظة البصرة بحلول العام ٢٠٥٠,[١٧]

---

١٠ هول، ناتاشا وهاربر، كاليب: محليًّا إلى عالميًّا: دورة التوترات عبر الممرات المائيّة في العراق (Local to Global: Tensions Course through Iraq's Waterways). مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة. ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢٣. الرابط: https://www.csis.org/analysis/local-global-tensions-course-through-iraqs-waterways.

١١ أدلفي موجز المخاطر المناخيّة ٢٠٢٢ (Climate Risk Profile 2022). الرابط: https://adelphi.de/en/publications/climate-risk-profile-iraq. ؛ والبنك الدولي: تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق. ٢٠٢٢ (Country, Climate, Development Report: Iraq).

١٢ المجلس النرويجي للاجئين: عائلة من بين كلّ عائلتين في العراق المتضّرر من الجفاف بحاجة إلى مساعدات غذائيّة (One in two families in drought-affected Iraq need food assistance). كانون الأوّل /ديسمبر ٢٠٢١. الرابط: https://www.nrc.no/news/2021/december/one-in-two-families-in-drought-affected-iraq-need-food-assistance.

١٣ سكيلتون، ماك: التنافس على نهر دجلة: سياسة إدارة المياه في العراق (Competing Over the Tigris: The Politics of Water Governance in Iraq). معهد الدراسات الإقليميّة والدوليّة، 2018 وأدلفي موجز المخاطر المناخيّة ٢٠٢٢ (Climate Risk Profile 2022). الرابط: https://adelphi.de/en/publications/climate-risk-profile-iraq.

١٤ المنظمة الدوليّة للهجرة: الهجرة والبيئة وتغيُّر المناخ في العراق ٢٠٢٢ (Migration, Environment and Climate Change in Iraq). الرابط: https://environmentalmigration.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1411/files/documents/Migration%2C%20Environment%20and%20Climate%20Change%20in%20Iraq.pdf.

١٥ أدلفي موجز المخاطر المناخيّة ٢٠٢٢ (Climate Risk Profile 2022). الرابط: https://adelphi.de/en/publications/climate-risk-profile-iraq.

١٦ البنك الدولي، «لوحة متابعة خاصّة بالعراق: مستقبل المناخ» (Iraq dashboard: Climate future). الرابط: https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq.

١٧ أدلفي موجز المخاطر المناخيّة ٢٠٢٢ (Climate Risk Profile 2022). الرابط: https://adelphi.de/en/publications/climate-risk-profile-iraq.

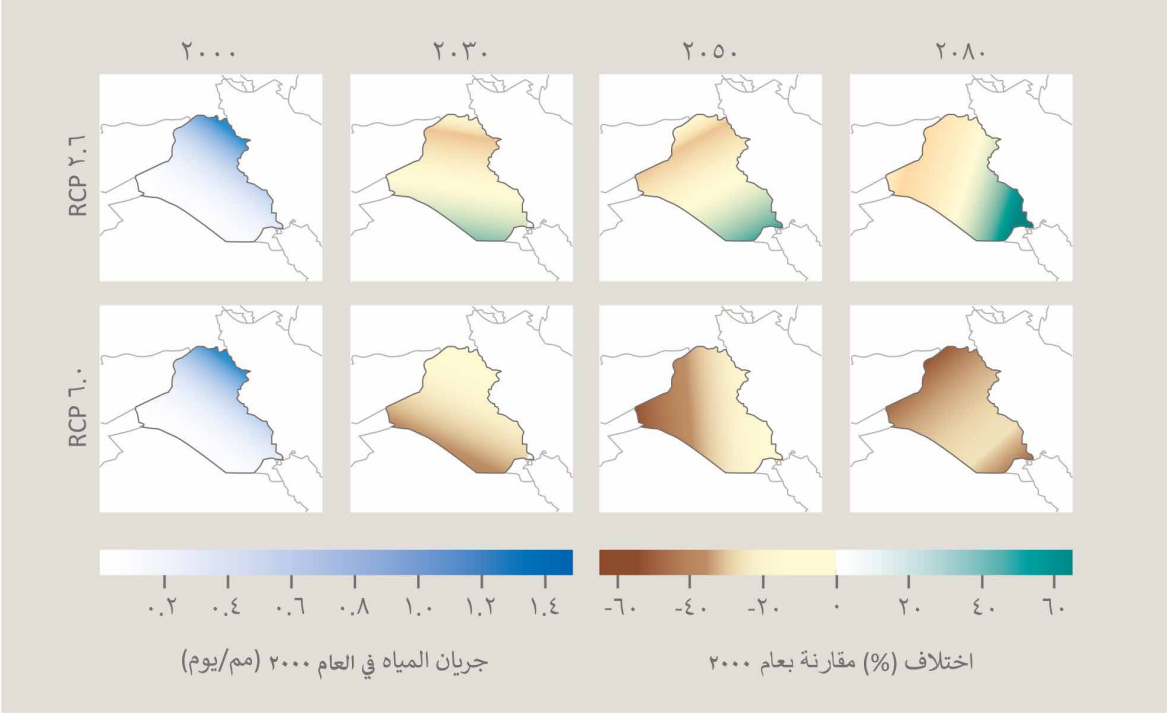

وصف الخريطة الأولى: ١ متوسّط التوقّعات السنويّة لهطول الأمطار في العراق لسيناريوهات مختلفة لانبعاثات غازات الدفيئة، مقارنةً بالعام ٢٠٠٠ (التغيّرات الإقليميّة)[١٨].

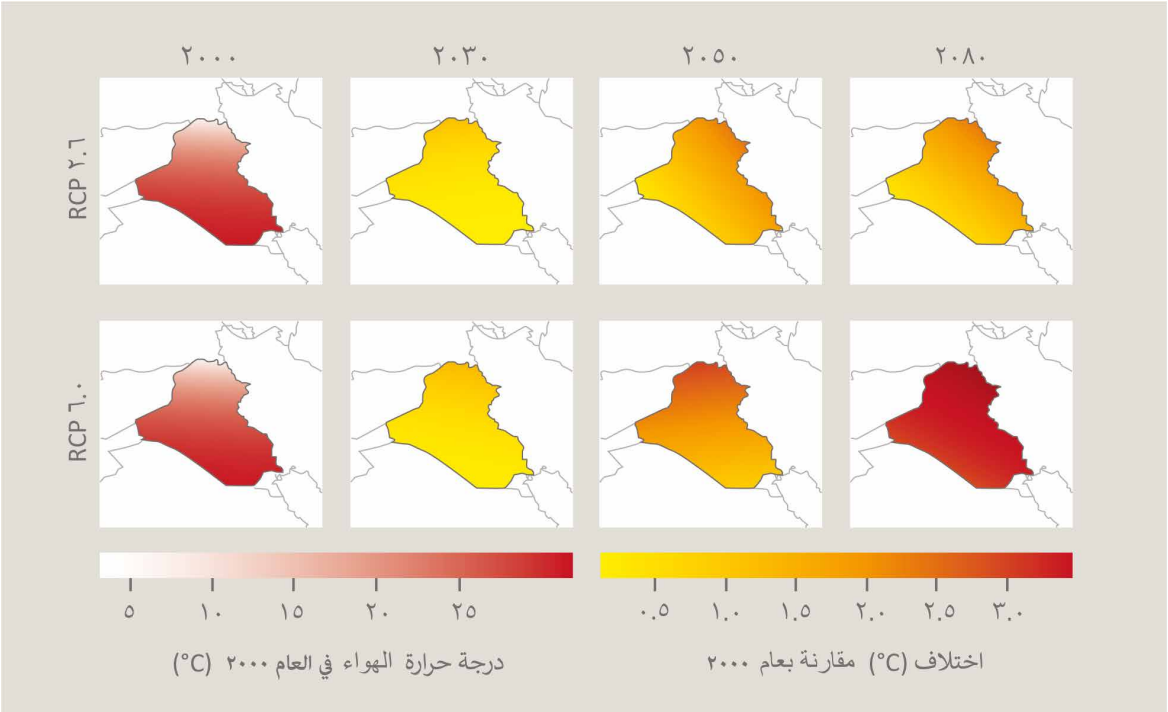

وصف الخريطة الثانية: ٢ توقّعات لدرجة حرارة الهواء في العراق لسيناريوهات مختلفة لانبعاثات غازات الدفيئة (التغيّرات الإقليميّة)[١٩].

١٨ أدلفي موجز المخاطر المناخيّة 2022 (Climate Risk Profile 2022). الرابط: https://adelphi.de/en/publications/climate-risk-profile-iraq. توفّر الخرائط والمخططات المدرجة في هذا القسم لمحة عامة على معايير تغيُّر المناخ المتوقّعة والتأثيرات القطاعية ذات الصلة في العراق حتى العام ٢٠٨٠ في إطار سيناريوهين مختلفين لتغيُّر المناخ (التنبؤ بالمناخ الإقليمي): يمثّل التنبؤ بالمناخ الإقليمي 2.6 سيناريو انبعاثات منخفضة يهدف إلى الحفاظ على حرارة ظاهرة الاحتباس الحراري ما دون درجتين مئويّتين عن مستوى ما قبل الصناعة، ويمثّل التنبؤ بالمناخ الإقليمي ٦.٠ سيناريو انبعاثات متوسّطة إلى عاليّة.

١٩ أدلفي موجز المخاطر المناخيّة ٢٠٢٢ (Climate Risk Profile 2022). الرابط: https://adelphi.de/en/publications/climate-risk-profile-iraq.

استجابة الحكومة

تتفاوت استجابة الحكومة العراقية لتغيُّر المناخ. من ناحية، وضعت الحكومة أو هي بصدد وضع استراتيجيّات رئيسة تهدف إلى إحباط تأثير تغيّر المناخ على مختلف القطاعات. وتشمل هذه الاستراتيجيّات خطّة وطنيّة لإزالة الكربون لإزالة الكربون من اقتصاد البلاد، الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز. كما طوّرت الحكومة استراتيجيّة خاصّة بموارد المياه وإدارة الأراضي، سُمِيَت باستراتيجيّة موارد المياه والأراضي في العراق، وهي تسعى إلى استعادة البنية التحتيّة الخاصة بالري في البلاد وإعادة تشكيلها وتحفيز إدارة المياه والأراضي واستخدامها بشكل أفضل. علاوة على ذلك، تشمل الاستجابات الحكوميّة خطّة التكيّف الوطنيّة التي لم تصدر بعد، والتي يُعمل على تطويرها بالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة للبيئة، وتركّز على تعزيز قدرة الجهّات الحكوميّة الفاعلة على الاستجابة لمخاطر تغيُّر المناخ وتحديد المجالات لوضع الأولويّات المتعلّقة بتعبئة الموارد وزيادة وعي أصحاب المصلحة المعنيين بالاستراتيجيّة[٢٠].

ومن خلال خطّة التكيّف الوطنيّة، أُنشِئت مؤسّستان رئيستان للمساعدة في التصدّي لأزمة المناخ، وهما اللجنة الوطنيّة الدائمة لتغيّر المناخ والمركز الوطني لتغيّر المناخ. وتُستكمل خطّة التكيّف الوطنيّة من خلال وضع استراتيجيّة تركّز بشكلٍ أكبر على العمليّات، تُسمى «الورقة الخضراء». وتعمل حاليًا لجنة خاصة أنشأتها الحكومة على هذه الاستراتيجيّة وتهدف هذه الاستراتيجيّة إلى تحديد وتقييم وتنفيذ الإجراءات والمشاريع التي من شأنها أن تخفّف من تأثيرات تغيّر المناخ وتساعد في تحويل البلاد إلى انبعاثات صافية صفريّة[٢١]. وعلى الرغم من عدم اكتمال هذه الاستراتيجيّة، سلّطت الجهات الحكوميّة الضوء في الخطابات العامّة الأخيرة على أقسام منها مثل مبادرة إعادة التشجير الضخمة التي تسعى إلى زراعة ٥ ملايين شجرة في جميع أنحاء البلاد[٢٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوزارات الرئيسة حاولت التخفيف من التأثيرات السلبيّة لتغيّر المناخ على المياه والزراعة. وأطلقت وزارة الموارد المائيّة، المسؤولة عن إدارة المياه في البلاد، سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى المساعدة في التخفيف من ندرة المياه الناجمة من تغيّر المناخ. فدعمت أوّلًا حفر أكثر من ٥٠٠ بئر في جميع أنحاء البلاد لريّ الأراضي الزراعيّة وتوفير المياه الصالحة للشرب للأُسر[٢٣]. وفي الوقت نفسه، حاولت الوزارة مكافحة الحفر غير القانوني للآبار، الذي أدّى إلى استنزاف منسوب المياه الجوفيّة وخلق توتّرات بين المجتمعات المحليّة، كما أنّه أدّى إلى تدهور بيئي عام[٢٤]. وفي محاولة لوقف الاستخدام المفرط للمياه، فرضت الوزارة حدودًا وقيودًا جديدة على تدفّقات مياه النهر. وأخيرًا، عملت الوزارة، من بين أمور أخرى، على مشروع تدعمه منظّمة الأغذية والزراعة التّابعة للأمم المتّحدة (الفاو)، يهدف إلى زيادة قدرة السلطات الوزاريّة وشبه الوطنيّة على مراقبة

٢٠ لمزيد من المعلومات عن خطة التكيّف الوطنيّة، راجع، صندوق المناخ الأخضر: دعم تخطيط التكيف في العراق من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٩. Green Climate Fund: Adaptation Planning Support for Iraq through UNEP، ٢٠١٩. رابط: https://www.greenclimate.fund/document/adaptation-plan-ning-support-iraq-through-unep.

٢١ ناشيونال نيوز: العراق يضع خططًا للتصدي لتغير المناخ ومعالجة مشاكل إمدادات المياه (Iraq lays out plans to tackle climate change and address water supply problems)، ٧ آذار / مارس ٢٠٢٢. الرابط: https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/2022/03/07/iraq-lays-out-plans-to-tackle-climate-change-and-address-water-supply-problems/.

٢٢ وكالة أنباء الاسوشيتدبرس: رئيس الوزراء العراقي يعد باتّخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ (Iraqi PM promises action to tackle crippling climate change)، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٢٣. الرابط: https://apnews.com/article/iraq-basra-climate-change-a110e41a9f1c70b61ab5fa363992a624#:~:text=BAGHDAD%20(AP)%20%E2%80%94%20Iraq's%20prime,electricity%20demands%20using%20renewable%20energy.

٢٣ كردستان ٢٤: العراق يحفر ٥٠٠ بئر لمواجهة ندرة المياه (Iraq digs 500 wells to combat water scarcity)، ١٨ تموز/يوليو ٢٠٢٢. الرابط: https://www.kurdistan24.net/en/story/28967-Iraq-digs-500-wells-to-combat-water-scarcity.

٢٤ قناة فرانس ٢٤: العراق الذي يعاني الإجهاد المائي، الآبار تفاقم السباق نحو القاع (For water-stressed Iraq, wells threaten race to the bottom)، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٢. الرابط: https://www.france24.com/en/live-news/20221030-for-water-stressed-iraq-wells-threaten-race-to-the-bottom.

إنتاجيّة المياه والأراضي في الزراعة وتحسينها[٢٥].

أما وزارة الزراعة، فحاولت فرض قيود على استخدام المياه بين المزارعين، وهذا الإجراء يقع ضمن اختصاصها. وخفّضت المساحات السنويّة المخصّصة للزراعة بمقدار النصف في العام ٢٠٢٢ بسبب ندرة المياه[٢٦]. بالإضافة إلى ذلك، حاولت تشجيع المزارعين على تبنّي ممارسات الريّ الحديثة للحدّ من هدر المياه، محقّقةً بهذه الجهود درجات متفاوتة من النجاح كون مناطق كثيرة لا تتمتّع بإمكانيّة الوصول إلى البنية التحتيّة للريّ بمياه غير مياه الأمطار بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة المرتبطة بتنفيذ تقنيّات حديثة للريّ.

من جهةٍ أخرى، أدّت القيود الماليّة والمؤسّسات الضعيفة والحوكمة غير الفعّالة الناتجة عن سنوات من النزاعات والفساد الإداري وسوء التخطيط وعمليّات وضع الميزانيّة والفجوات في الدراية في الحوكمة[٢٧] مجتمعةً إلى الحدّ من هذه الجهود. كما أضعفتها الخلافات والتوتّرات بين السلطات الفيدراليّة وسلطات الأقضية: على سبيل المثال، تجاهل بعض المحافظين والسلطات دون الوطنيّة الأخرى غير الحريصين على احترام السقوف الجديدة التي فرضتها الوزارة توجيهات استخدام المياه الصادرة عن وزارة الموارد المائيّة.

على الرغم من هذه التحدّيات التي تواجه العراق، اعتبرت حكومة رئيس الوزراء محمد السوداني معالجة آثار تغيّر المناخ أولويّة سياسيّة رئيسة. وذلك يتجلّى بالمؤتمر الأخير الذي دام يومين والمعني بهذه المسألة في البصرة، والذي عُقد في ١١-١٢ من شهر آذار/ مارس ٢٠٢٣. وأعلنت الحكومة في المؤتمر عن خطط للاستثمار في الطاقة المتجدّدة وتحديث تقنيّات الري وتقليل انبعاثات الكربون. كما تخطّط الحكومة لعقد مؤتمر إقليمي يهدف إلى تحقيق التعاون الإقليمي بشأن تغيّر المناخ.

النتائج المتعلّقة بالأقضية

النتائج المشتركة بين الأقضية

تتشابه التحدّيات المناخيّة التي تشهدها الأقضية الثلاثة التي يشملها التقرير إلى حدّ كبير، وكلّها مترابطة. فأقضية مخمور الرفاعي وتلعفر تعاني بدرجات متفاوتة من تحدّيات الموارد الطبيعيّة وانعدام الأمن المعيشي وسوء الحوكمة. وهذه التحدّيات وديناميّاتها في كلّ من الأقضية مترابطة. وأصبحت الأراضي الزراعيّة، بما في ذلك تلك المستخدمة لرعي الماشية، أقلّ خصوبة وأقل إنتاجيّة بسبب الجفاف وندرة المياه في الأقضية الثلاثة. كما أدّى ذلك إلى زيادة التوتّرات مثل المنافسة، ما أدّى بدوره إلى نشوء صراع على المياه وبدرجة أقلّ على الأرض (الموارد الطبيعيّة). فمن دون موارد كافية للمساعدة في الحفاظ على قطاع زراعي منتج، تخلّى أولئك الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم في مخمور والرفاعي وتلعفر عن مهنهم وسعوا وراء فرص اقتصاديّة جديدة في أماكن أخرى، ولا سيّما في المناطق الحضريّة (سبل العيش). ونتيجة لذلك، نشبت توترات بين المهاجرين الاقتصاديين الجدد والمقيمين بشأن الوظائف والموارد، وزُعم أنّ بعض الأفراد، وخصوصًا في الرفاعي، سعوا إلى تلبية احتياجاتهم الماليّة بشكل غير قانوني من خلال تهريب المخدرات. كما أنّ نقص الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى المتغيّرات المتداخلة الأخرى، مثل تدهور قيمة العملة، حال دون إمكانيّة شراء الكثيرين ممن

٢٥ الأمم المتحدة في العراق: اتفاقيّة جديدة بين وزارة الموارد المائيّة ومنظّمة الأغذية والزراعة تُدخل أدوات مبتكرة لمراقبة إنتاجيّة المياه في العراق (New agreement between ministry of water resources and FAO introduces innovative tools to monitor water productivity in Iraq)، ١١ آب/أغسطس ٢٠٢٢. الرابط: https://iraq.un.org/en/194385-new-agreement-between-ministry-water-resources-and-fao-introduces-innovative-tools-monitor.

٢٦ سكيلتون، ماك: التنافس على نهر دجلة: سياسة إدارة المياه في العراق (Competing Over the Tigris: The Politics of Water Governance in Iraq). معهد الدراسات الإقليميّة والدوليّة، ٢٠١٨؛ والمجلس النرويجي للاجئين: أزمة المياه والجفاف يهددان أكثر من ١٢ مليونا في سوريا والعراق. آب/أغسطس ٢٠٢١ (Water crisis and drought threaten more than 12 million in Syria and Iraq. August 2021). الرابط: https://www.nrc.no/news/2021/august/water-crisis-iraq-syria.

٢٧ لمزيد من المعلومات راجعوا، البنك الدولي: تقرير المناخ والتنمية الخاص بالعراق. ٢٠٢٢ (Country, Climate, Development Report: Iraq).

يعيشون في هذه المناطق لبعض المواد الغذائية الأساسيّة والسلع الأخرى (سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي).

تفاقمت مسارات وديناميات الموارد الطبيعيّة وسبل العيش وانعدام الأمن الغذائي بسبب القيود المفروضة على القدرات والموارد بين السلطات الحكومية الوطنيّة ودون الوطنيّة (سوء الحوكمة) التي لم تتمكّن من التصدّي لعواقب تغيّر المناخ بشكل فعّال. في المقابل، تدهورت ثقة العامّة في المؤسّسات الحكوميّة ونشأت توتّرات بين المجتمعات والسلطات الحكوميّة، ما أدّى إلى توسيع الفجوة بين الإثنين (سوء الحوكمة). وتتفاقم هذه الديناميّات والنواتج في قضائيّ تلعفر ومخمور كونهما من المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتّحاديّة وحكومة إقليم كردستان (بالكامل في حالة مخمور، وجزئيًا في ناحية زمار التابعة لتلعفر). ولهذا السبب، توضع ترتيبات حكوميّة مزدوجة وغير واضحة، ما لا يؤدي إلى حالة من الارتباك والإحباط بين السكان فحسب، بل يؤدي كذلك إلى نواتج غير فعّالة للحوكمة. في الوقت نفسه، أدّت تأثيرات تغيّر المناخ من خلال المسارات الموضحة أعلاه إلى تفاقم التحديّات وزادت من إجهاد سوء حوكمة المؤسسات في الأقضية الثلاثة. علاوة على ذلك، زادت روح المنافسة وديناميّات تبادل اللوم بين السلطات على مختلف المستويات، بما في ذلك الأقضية والمحافظات والمستوى الوطني.

زادت الدوافع القائمة للتوتّرات والنزاع وظهرت مجموعة جديدة من الدوافع المباشرة بسبب تأثيرات تغيّر المناخ. في الأقضية الثلاثة، تفاقمت الدوافع القائمة للتوتّرات والنزاع مثل عدم المساواة في الحصول على الخدمات والتهميش السياسي والإهمال وسوء الحوكمة بسبب تغيّر المناخ. على سبيل المثال، في قضاء الرفاعي، أدّت أزمة المناخ إلى تكثيف التفاوتات في توفير المياه القائمة أصلًا، ما زاد من تأجيج المظالم طويلة الأمد في ما يتعلّق بتقديم الخدمات العامة. وأدّى ذلك إلى نشوء مصادر قديمة وجديدة للتوترات، بما في ذلك النزاعات على المياه والأراضي وسبل العيش الاقتصاديّة. وبالمثل، في مخمور، يواجه المزارعون منافسة متزايدة على الموارد المحدودة بسبب الجفاف، ما أدّى إلى توترات بينهم وبين السلطات الحكوميّة. أما في تلعفر، فأدّى الجفاف إلى خلافات بين الرعاة حول أراضي الرعي الشحيحة، ما تسبّب في أعمال عنف طائفيّة. وتسلّط هذه الأمثلة الضوء على أهميّة التعاون والمؤازرة بين مختلف أصحاب المصلحة للتصدّي بفعاليّة لهذه التحديّات. فالسلطات المحلية يجب أن تتعاون مع المزارعين والقبائل وأعضاء المجتمع الآخرين لإنشاء أنظمة إدارة وتقاسم عادلة ومستدامة للموارد. وبذلك، تضمن تلبية احتياجات جميع الأفراد والجماعات، وخفض احتماليّة نشوب نزاعات وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومما لا شك فيه أنّه من الضروري الاعتراف بقيمة العمل الجماعي في معالجة المسائل المعقّدة الناشئة عن تغيّر المناخ.

صُنّفت جهات فاعلة رئيسة كثيرة في الأقضية على أنّها حيويّة في ما يتعلّق بتهدئة التوتّرات التي يسبّبها تغيّر المناخ ويزيد من تفاقمها. وهي تشمل زعماء القبائل والزعماء الدينيين والسلطات الحكوميّة - المحليّة والإقليميّة والوطنيّة - والجهّات الأمنيّة الفاعلة والمنظّمات الدوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة الوطنيّة، وآليّات سلام محليّة على شكل مجلس عشائري (مخمور) ومجموعات عمل على مستوى القضاء (تلعفر ومخمور) ولجنة سلام محليّة (زمار). وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ تحديد عائق شامل في الأقضية موضوع الدراسة. وعلى الرغم من الإشادة ببعض الجهات الفاعلة الرئيسة لجهودها، يسود شعور بأن السلطات الحكوميّة وعمليّات صنع القرار بشكل عام غير فعّالة بسبب محدوديّة الموارد والقدرات.

تؤدّي عوامل الخطر المتعلّقة بالمناخ إلى تفاقم عدم تناسق القوى القائم وتؤثّر على النساء خصوصًا. من المرجّح أن تؤثّر آثار تغيّر المناخ في العراق بشكل متفاوت على النساء والفئات السكانيّة الضعيفة الأخرى. ففي كثير من الأحيان، تكون المرأة هي المسؤولة عن تأمين الموارد المنزليّة، بما في ذلك الغذاء والماء، وبالتالي فهي أكثر عرضة للتأثر

بارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي. على سبيل المثال، في منطقة الرفاعي، أبلغت النساء عن ارتفاع أسعار السلع الأساسيّة مثل الغذاء والمواد. بالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء مخاطر أمنيّة لغياب أحكام أمنيّة وتدابير وقائية مناسبة، ولا سيّما في المناطق التي حدثت فيها الهجرة والنزوح بفعل المناخ. علاوة على ذلك، بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعيّة، من غير المرجح أن تحصل النساء على المعلومات والموارد المتعلّقة بالقدرة على التكيّف مع المناخ وجهود التكيّف، ما يحدّ من جهودهن لتأمين سبل عيش بديلة وقدرتهّن على المشاركة الكاملة في عمليّات صنع القرار. وتجدر الإشارة إلى أن بعض النساء يشاركن بفعاليّة ونشاط في استحداث الحلول للتأثيرات السلبيّة لتغير المناخ لتعزيز إمكانيّة التكيّف مع المناخ الحساسة للنزاع والحلول القائمة على الحوار. على سبيل المثال، في بعض المجتمعات، اضطلعت النساء بأدوار قياديّة في تنظيم مشاريع التكيّف مع المناخ وتنفيذها، مثل جمع مياه الأمطار ومبادرات الحفاظ على التربة. ولا تؤدي هذه الجهود إلى تحسين حياة النساء وأسرهن فحسب، بل تساهم كذلك في بناء مجتمعات أكثر سلمًا وشموليّة.

وتُدرس هذه النتائج بالتفصيل في الأقسام التالية من هذا التقرير.

النتائج المتعلّقة بالقضاء

قضاء مخمور

خلفيّة القضاء

يقع قضاء مخمور على بعد ما يناهز ٧٠ كم جنوب غرب مدينة أربيل في محافظة أربيل وتحيط به محافظتان أخريان، نينوى وكركوك. وتتبع القضاء خمس نواحٍ وهي مدينة مخمور، مركز القضاء ودباجة والكوير وملا قرة وقراج. ويُقارب عدد سكان القضاء ٢٠٠ ألف، غالبيتهم من الجالية الكرديّة. كما يشكّل السكان العرب السنة نسبة صغيرة من المنطقة ويتركّزون إلى حدّ كبير في ناحية القراج الجنوبيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الهوية القبليّة هي سمة بارزة للديناميات الاجتماعيّة. فالقبائل العربيّة الرئيسة، التي تقيم معظمها في القراج، تشمل الجبور ولهيب وطي والحمداني والسادة النعيم، والسبعاوي. أما القبائل الكرديّة فتشمل بنديان ولَك وسورچي وعمربيل وباجلان ودزايي. وتسيطر الزراعة على اقتصاد المنطقة وتتميّز بزراعة القمح والشعير، ورعي الماشية، ولا سيّما تربية الأغنام والدواجن والماشية. ويعتمد القضاء بشكل أساس على هطول الأمطار للري الزراعي والاستهلاك الخاص (عبر الآبار). وفي مخمور حقلان نفطيّان رئيسان، أفانا وباي حسن، يقعان على حدود محافظة كركوك.

ونظرًا لتنوّع سكّانه وموقعه الاستراتيجي على الخط الفاصل بين العراق الفيدرالي وإقليم كردستان واحتياطيّات النفط، يُعتبر القضاء من المناطق المتنازع عليها رسميًا بين الحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان. كما هو حال المناطق الأخرى المتنازع عليها، لا يزال مستقبل القضاء يفتقر إلى حل، تاركًا القضاء مقسمًا بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان، وتسيطر الحكومة العراقيّة على الأجزاء الجنوبيّة والغربيّة من القضاء (أيّ، قراج بالكامل ومعظم مركز مخمور) بشكل مباشر. أما النصف الشمالي (أيّ معظم مناطق الكوير ودباجة وملا قرة)، فهو

تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان.

ديناميّات النزاع

تأثّرت ديناميّات النزاع داخل القضاء بشكل كبير كونه من المناطق المتنازع عليها. في عهد النظام البعثي السابق، نُفّذت سياسات محدّدة لتغيير التركيبة الديمغرافيّة في القضاء، ما أدّى إلى تهجير المجتمعات المقيمة في مركز قراج والكوير ودباجة ومخمور. وفي أعقاب سقوط النظام في العام ٢٠٠٣، غادرت الأسر التي انتقلت إلى القضاء بسبب السياسات المطبقة مسبقًا، ما سمح للسكان الأصليين للمجتمعات المذكورة أعلاه بالعودة وتأكيد حقوقهم في الملكيّة.

وفي الفترة التي تلت العام ٢٠٠٣، أصبحت المنطقة تدريجيًا تحت سلطة حكومة إقليم كردستان، وبشكل خاص الحزب الديمقراطي الكردستاني. فاكتسبت سلطة حكومة إقليم كردستان زخمًا كبيرًا في خلال الحملة ضد داعش، غير أنّ هذه الشعبيّة كانت موقّتة. وإثر سعي حكومة إقليم كردستان إلى الاستقلال في العام ٢٠١٧، أُعيدت أجزاء كبيرة من القضاء لتبقى تحت سيطرة الجيش العراقي. وفي الوقت الحاضر، لا تزال المنطقة مقسّمة بين الإدارتين. كما أدّت النزاعات المستمرة إلى نزوح السكان، على سبيل المثال انتقال العائلات الكرديّة من قراج إلى المناطق التي تقع تحت سلطة حكومة إقليم كردستان[٢٨].

أفاد معظم الأشخاص الذين شاركوا في المقابلة عن بروز تماسك اجتماعي قوي، فالتوتّرات السابقة بين العرب والأكراد كانت قائمة بين المجتمع الكردي والعرب المنتقلين إلى القضاء، الذين غادروا بأغلبيّتهم القضاء[٢٩]. وبالنسبة إلى التوتّرات القائمة بين المجتمعين، يُلقى اللوم إلى حدّ كبير على الجهّات الحكوميّة الفاعلة التي يُنظر إليها على أنها تثير الانقسامات العرقيّة والدينيّة لتعزيز مطالبات كلّ منهما في القضاء[٣٠]. كما أفاد السكان أنّ بعض قضايا النزاع على الأراضي لا تزال قائمة منذ حقبة التعريب كما التوتّرات بين المزارعين وبعض الجهّات الأمنيّة بسبب الإجراءات التي تتّخذها هذه الأخيرة والتي تعرقل نقل المحاصيل إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة العراقيّة[٣١]. وهذا يعني أنّ المزارعين باتوا غير قادرين على بيع سلعهم في الأسواق الرئيسة، مثل الموصل. كما أثارت الجهات الأمنيّة التوتّرات مع المزارعين من خلال عدم السماح لهم بزراعة الذرة، التي زعموا أنه يمكن أن يختبئ في حقولها عناصر داعش[٣٢]. ويشكو بعض السكان العرب من أنهم لا يلقون معاملة عادلة من بعض الجهات الإداريّة الفاعلة المرتبطة بحكومة إقليم كردستان[٣٣].

ويشكو السكان كذلك من سوء الخدمات العامة في القضاء، التي تُوفَّر في كلّ من مناطق الحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان بشكل متقطّع وتزداد سوءًا بسبب الإدارة المزدوجة في المنطقة. في الواقع، تشكّل الإدارة المزدوجة عبئًا رئيسًا بالنسبة إلى المجتمعات لأنها تسبب تحديّات غير ضروريّة تتعلّق بالحوكمة. وهي تشمل الافتقار إلى التنسيق ما يؤدي إلى تضارب الأولويّات والاستخدام غير الفعّال للموارد وصنع القرار المجزأ والتأخّر في اتّخاذ إجراءات مستنيرة والاستقطاب السياسي الذي يؤدّي إلى إدارة غير فعّالة وكذلك الافتقار إلى الشفافيّة والمساءلة ما يؤدي بدوره إلى إضعاف الثقة، من بين مسائل أخرى. ويخشى أفراد المجتمع الكردي من أن تُستخدم مصادرة الأراضي مرة أخرى كأداة سياسية في المستقبل، نظرًا للغموض المتعلّق بالسلطة القضائيّة المستقبليّة للقضاء[٣٤]. وكذلك،

٢٨ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع الكرديّ، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٢٩ المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة إداريّة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٣٠ مناقشات مجموعات التركيز، النساء والمجتمع الكرديّ، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٣١ المقابلات المعمّقة، الجهات المدنيّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣؛ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع الكردي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٣٢ المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة إداريّة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٣٣ المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة إداريّة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٣٤ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع الكرديّ، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

يشكّل التهديد بالغارات الجويّة التركيّة مصدر قلق إذ يقيم أعضاء حزب العمال الكردستاني يقيمون في سلسلة جبال قريبة[٣٥]. وتؤدّي تأثيرات تغيّر المناخ إلى توتّرات جديدة، تُفصّل في الجزء الخاص بمسارات المناخ.

آثار تغيّر المناخ على مخمور

يلاحظ السكان أنّ آثار تغيّر المناخ بدأت تظهر بشكلٍ واضح في العام ٢٠١٩ مع ارتفاع درجات الحرارة والجفاف والتصحّر في القضاء[٣٦]. وأدّى ذلك بدوره إلى تقلّص المساحات الخضراء والمراعي في جميع أنحاء القضاء وتزايد حرائق الغابات في أشهر الصيف. علاوة على ذلك، أدى انخفاض هطول الأمطار واستحالة التنبؤ به إلى مشكلات ندرة المياه إذ تسبّبا في انخفاض منسوب المياه الجوفيّة في الآبار الجوفيّة. ففي الماضي، كانت تُحفر الآبار على عمق ٥٠ مترًا. ولكن، اليوم يجب أن يكون عمق البئر ١٥٠ مترًا على الأقل للعثور على المياه[٣٧]. وبحسب ما ورد، انخفض مستوى نهر الزاب، الذي يمرّ عبر ناحية الكوير، إلى مستويات مذهلة. وفي الماضي، كان عمقه يتراوح بين ٩ و٥ أمتار. أما اليوم، فمن الممكن السير على الأقدام في النهر[٣٨]. كما أنّ جودة المياه مغشوشة، إذ أُبلغ عن مستويات أعلى من الكبريت[٣٩]. وأثّرت هذه التغييرات تأثيرًا ضارًا على القطاع الزراعي، وهو أحد الاقتصادات الرئيسة في القضاء. وتفصّل هذه العواقب وعواقب مختلفة في القسم التالي الخاص بمسارات المناخ.

مسارات المناخ

الوصول إلى الموارد الطبيعيّة. أدّى تغيّر المناخ إلى مشكلات وتوتّرات تتعلّق بالوصول إلى المياه والمراعي في القضاء. وفي ما يتعلّق بالوصول إلى المياه، تتصاعد التوتّرات بين المزارعين وبين المزارعين والسلطات الحكوميّة بسبب عدم القدرة على ري الأراضي الزراعية. وعلى الرغم من أن الجهات الحكوميّة حاولت مساعدة المزارعين في التغلب على هذا التحدي، حالت آثار تغيّر المناخ دون هذه المساعدة، كما يتضّح من مشروع المياه الذي تموّله الحكومة العراقيّة والخاصة بالمناطق الجنوبيّة من القضاء. ووقع الاختيار على ٣٠ مزارعًا ليستفيدوا من لريّ الكامل والمستمر لأراضيهم الزراعيّة من خلال نظام ري جديد باستخدام الآبار العامة. ولكن، بسبب الجفاف ونقص المتساقطات، لم يتمكّن جميع المزارعين في المشروع من الوصول إلى المياه. ونتيجة لذلك، نشأت توترات بين المزارعين الذين توفرّ لديهم الوصول إلى الماء وأولئك الذين لم يتوفر لديهم الوصول إلى الماء، مع الإبلاغ عن بعض انتهاكات للآبار[٤٠]. وتوضح هذه الحالة أنّه يجب الأخذ في الاعتبار جوانب حساسيّة النزاع لتجنّب العواقب غير المقصودة من خلال الاستجابات الحكوميّة التي لا تراعي النزاع. وفي حالة أخرى من المناطق الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان، أدّت ندرة المياه إلى تخريب أحد المزارعين لشبكة ريّ خاصة بمزارع آخر، زاعمًا أنّ الشبكة تعدّت بشكل غير قانوني على بئره[٤١]. وأشارت إحدى الجهات الفاعلة الإداريّة إلى أن تلك المناطق الأقرب إلى مجاري المياه الطبيعيّة، مثل نهر الزاب، تتمتّع بقدرة أفضل على الوصول إلى المياه مقارنة بالمناطق الأخرى التي تعتمد بشكل أساس على الآبار الجوفيّة، على الرغم من أنّه عارض آخرون هذه النقطة في مجموعات مناقشات التركيز وزعموا أنّ النهر استُنفِد بسبب

٣٥ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع الكرديّ، شباط / فبراير ٢٠٢٣.
36 المقابلات المعمّقة ومناقشات مجموعات التركيز، الجميع، شباط / فبراير ٢٠٢٣.
37 المقابلات المعمّقة، جهات القبائل الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣؛ مناقشات مجموعات التركيز، النساء، شباط / فبراير ٢٠٢٣.
38 مناقشات مجموعات التركيز، النساء، شباط / فبراير ٢٠٢٣.
39 المقابلات المعمّقة، جهات القبائل الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.
٤٠ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع العربي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.
٤١ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع الكردي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

انخفاض هطول الأمطار[42].

كما أنّ تغيّر المناخ يسبب تقلّص مساحة المراعي الطبيعيّة. وأثّر ذلك بشكل خاص على مناطق خربردان والقديلة والمناطق الواقعة عند سفح جبل قرجوغ، وهي مناطق رعويّة رئيسة[43].

انعدام الأمن المعيشي والغذائي. كان لتغيّر المناخ تأثير سلبي على انعدام الأمن المعيشي والغذائي بعدّة طرق إذ أدّى الجفاف والتصحّر إلى تدهور القطاع الزراعي، وهو القطاع الرئيس للتوظيف في القضاء، وأثّر على الأمن المالي لمن يعتمدون على هذا القطاع. وتجدر الإشارة إلى أنّ المحاصيل أصبحت أقل إنتاجيّة، بينما زادت في الوقت نفسه التكاليف المرتبطة بالزراعة وتربية الحيوانات. لذلك اضطُر المزارعون إلى استثمار مدّخراتهم في ممارسات الري البديلة التي لا تعتمد فقط على هطول الأمطار، مثل إنشاء شبكات ري باهظة الثمن مرتبطة بالآبار الجوفيّة. كما ذكر أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات، «حفر الآبار مكلف [في القضاء]. يجب الحصول على تصريح أو موافقة من الحكومة وقد تبلغ تكاليف الحفر ٤٠ ألف دولار أميركي»[44]. ولكن، يبقى العائد على الاستثمار ضعيفًا للغاية بما أنّ مستويات آبار المياه آخذة في الانكماش وتفيد التقارير أن توفير الكهرباء، وهو أمر ضروري لتشغيل مضخّات آبار المياه، متقطّع، إن توفّر[45]. علاوة على ذلك، تشكّل درجات الحرارة المرتفعة بشكل غير معتاد في فصلي الربيع والصيف عقبة أمام المزارعين الذين يعتنون بأراضيهم[46].

أما أصحاب الماشية فاضطروا إلى شراء علف لحيواناتهم بدلًا من استخدام المراعي الطبيعيّة، ما أدّى إلى زيادة تكاليفهم. وكلّ هذا أدّى بدوره إلى انخفاض المداخيل، ما دفع الكثير من المزارعين وأصحاب الماشية إلى التخلي عن مهنتهم والهجرة إلى مناطق أخرى - أربيل وكركوك ونينوى - بحثًا عن فرص عمل جديدة. كما ساهم تدهور سبل العيش التقليديّة في نشوء توترات ونزاعات بين مختلف الجماعات العرقيّة والدينيّة، التي تفاقمت بسبب التنافس على الموارد وتأثير التقاليد المختلفة.

كما ورد أن أسعار المواد الغذائيّة ارتفعت، إذ تعدّى سعر القمح الـ ٨٠٠ ألف دينار عراقي للطن، وهذا ارتفاع من ٥٠٠ ألف في العام ٢٠١٩ [47]. كما ورد أن أسعار الشعير والدقيق والسلع الأساسيّة الأخرى ارتفعت هي كذلك[48]. ويعود سبب الارتفاع مباشرة إلى تغيّر المناخ. ولم يقتصر الأمر على أنّ المحاصيل أصبحت أقل إنتاجية بينما ظلّ الطلب على حاله، بل زادت تكاليف الإنتاج، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين.

سوء الحوكمة. تُعتبر الجهات الفاعلة الحكوميّة - سواء التابعة للحكومة العراقيّة أو تلك التابعة لحكومة إقليم كردستان - بشكل عام على أنّها غير فعّالة وغير قادرة على مواجهة التحديّات التي سببها آثار تغيّر المناخ أو سبّب تفاقمها. فالخدمات العامة، ولا سيّما الكهرباء والمياه، باتت أقلّ من التوقّعات العامة في كلّ من المناطق التي تديرها الحكومة العراقيّة وتلك التي تديرها حكومة إقليم كردستان. على سبيل المثال، يُذكر أنّ المياه متاحة للأسر في ناحية ملا قرة مرّة واحدة فقط كلّ ثلاثة أيام، ما يعني أنه يتعيّن على الأسر والمزارعين حفر آبارهم الخاصة[49].

ويعدّ انقطاع الكهرباء، وهو نقطة خلاف حتّى خارج آثار تغيّر المناخ، نقطة إشكاليّة بشكل خاص، نظرًا

42 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣؛ مناقشات مجموعات التركيز، النساء، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٤٣ المقابلات المعمّقة، جهات القبائل الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣..

44 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٤٥ المقابلات المعمّقة، جهات القبائل الفاعلة والجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣؛ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمعان العربي والكردي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

٤٦ مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع العربي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

47 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

48 مناقشات مجموعات التركيز، النساء، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

49 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

لنقص المياه، إذ يحتاج المزارعون إلى الكهرباء لتشغيل مضخّات آبار المياه الخاصة بهم. ونظرًا لعدم توفير الكهرباء بالسعر المطلوب - يلاحظ أحد الأشخاص الذي أُجريت معه المقابلة أنه توفّر الكهرباء لمدّة ساعة واحدة عند الساعة ٦ مساءً، فنشأت توتّرات بين المزارعين والجهات الحكوميّة بما أنه لا يستطيع الفلاحون ريّ أراضيهم[50]. وحتى ساعة إعداد هذا التقرير، لم ترد أيّ تقارير عن أنّ التوتّرات اتّسمت بالعنف، لكن نقص الخدمات بشكل عام يسبب التوتّرات بين المواطنين ومؤسّسات الدولة.

ويساهم هيكل الحوكمة الإقليمي المعقّد في الشك بالسلطات المسؤولة عن تقديم الخدمات. وتؤدي الحدود والأنظمة الإدارية المختلفة بين الإدارتين إلى الارتباك والتداخل في الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، أدت مزاعم الفساد في كلتا الحكومتين إلى إضعاف ثقة المواطنين وعزّزت مشاعر الاستبعاد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مجموعات ديموغرافيّة معيّنة، ولا سيّما الأقليّات وسكان المناطق النائيّة، يشعرون بالتهميش من كلّ من الحكومة العراقيّة وحكومة إقليم كردستان ويتّهمون هذه الإدارات بإهمال توفير الاحتياجات الأساسيّة مثل الكهرباء والمياه.

وتتطلّب معالجة هذه المخاوف مساءلة واضحة عن تقديم الخدمات وتعزيز الشفافيّة والمسؤوليّة. كما يجب أن تستهدف الجهود الأسباب الجذريّة للاستبعاد وتضمن الوصول العادل إلى الموارد لجميع المواطنين. فهذه التدابير يمكنها أن تخفّف من تأثير تغيّر المناخ وتحدّ من التوترات بين المواطنين والحكومات في المنطقة.

«نحن كمزارعين نواجه تحديّات هائلة بسبب توفير الكهرباء المحدود. فنحن نحصل على كهرباء لمدّة ساعة واحدة فقط في اليوم. وبالتالي، من المستحيل ري أراضينا بشكل صحيح. فأدّى ذلك إلى انخفاض في المحاصيل وتكبدنا خسائر ماليّة كبيرة».

(مزارع في مخمور، شباط /فبراير ٢٠٢٣)

بشكلٍ عام، لا تُعتبر السلطات الحكوميّة، سواء الحكومة العراقيّة أو حكومة إقليم كردستان، على أنّها تملك استراتيجيّة منسّقة ومستنيرة للمواطنين لمساعدتهم في التعويض عن الآثار السلبيّة لتغيّر المناخ. في الواقع، يتفق السكان عمومًا على أنّ نظام الحكم مبني على المحسوبيّات والرعاية التي يستفيد منها قسم صغير من المجتمع، ما لا يؤدّي إلا إلى الاستبعاد وزيادة الإحباط بين المواطنين. كما ذكر أحد أعضاء مجموعة التركيز، «توزّع الموارد الحكوميّة على أساس الروابط العائليّة والقبليّة، وعادةً ما تُستبعد الجماعة التي ليس لها أي علاقة بالسلطة»[51].

تحديد الجهات الفاعلة الرئيسة

حدّدت الدراسة الكثير من الجهات الفاعلة الرئيسة التي تؤدي دورًا بارزًا في مواجهة التوتّرات الاجتماعيّة والنزاعات، بما في ذلك تلك التي تسبّبها آثار تغيّر المناخ في القضاء أو تلك التي تتفاقم بسببها. ويحدّد هذا القسم كلّ مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، ويتضمن وصفًا موجزًا لخلفيّتهم وأدوارهم. والجدير ذكره أنّ الجهات الفاعلة المدرجة أدناه لا تشكّل قائمة شاملة للجهات الفاعلة المؤثّرة في المحافظة أو القضاء. ولكنها، الجهات الفاعلة

50 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣؛ مناقشات مجموعات التركيز، النساء والمجتمع الكردي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

51 مناقشات مجموعات التركيز، المجتمع العربي، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

التي حدَّدت بناءً على مواجهة التوترات الاجتماعيّة المتعلّقة بآثار تغير المناخ.

زعماء القبائل. يتمتّع زعماء القبائل بنفوذ كبير في القضاء. في شهر آذار /مارس من العام ٢٠٢٢، شُكّل مجلس عشائري، يُسمّى مجلس زعماء القبائل في مخمور، لمساعدة الزعماء على التعاون وتنسيق الجهود لحل المشكلات والوساطة في النزاعات داخل القضاء، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالإدارات المزدوجة. ونظرًا إلى أهميّة الديناميات القبليّة، من المعتقد أنّ السلطات القبليّة تمارس تأثيرها على المزارعين ومسؤولي القطاع العام الذين هم من الانتماء القبلي نفسه[٥٢].

الجهات الفاعلة الإداريّة والأمنيّة. حُدّد مختار القضاء، ورؤساء البلديّات في النواحي ومديريّات الخدمات، ولا سيّما تلك المرتبطة بالمياه والزراعة، والجهات الفاعلة الأمنيّة على أنها تؤدي دورًا رئيسًا في تخفيف التوترات والتحديّات المتعلّقة بالمناخ. وأُسّست لجنة معنيّة بالنزاعات الزراعيّة وهي نشطة في القضاء المرتبط بمديريّة الخدمات الزراعيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحزب السياسي الرئيس في القضاء هو الحزب الديمقراطي الكردستاني وأنّ معظم الفاعلين الإداريين الرئيسين مرتبطون بالحزب. واعتبر أحد الفاعلين الإداريين الذين أُجريت معهم المقابلات أنّ الفاعلين الإداريين والقبليين لهم أدوار مكمّلة، قائلًا: «نعالج بعض المسائل بصفتنا إداريين محليين وزعماء القبائل يعالجون بعض المسائل الأخرى»[٥٣]. كما شُكّلت لجنة معنية بالكوارث الطارئة تعمل في حالات الطوارئ، وتتألّف من مختار القضاء ورؤساء بلديّات النواحي ورئيس مديريّة الصحة بالقضاء ورئيس الشرطة[٥٤].

ووفقًا لمن أُجريت معهم المقابلات وأعضاء مجموعات التركيز، تعتبر حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان الجهات الأمنيّة على أنها حاسمة في حلّ التوترات المتعلّقة بتغيّر المناخ. وسهّل ذلك إنشاء وتفعيل قوة/مجلس قيادة مشترك ينسّق الأدوار الأمنيّة بين الجانبين.

قضاء الرفاعي

خلفيّة القضاء

قضاء الرفاعي هو أحد الأقضية التسعة التي تتألف منها محافظة ذي قار. ويبلغ عدد سكانه ما يناهز ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وغالبيتهم من العرب الشيعة. وتجدر الإشارة إلى أن الديناميات القبليّة في القضاء بارزة، ومن أبرزها قبيلتا بني ركاب والشويلات. والمدينة الرئيسة في القضاء هي المركز الإداري، وتُسمى أيضًا الرفاعي، وتحيط بها القرى الريفيّة. ويفضل القضاء نهر الغراف الذي يربط بين نهري دجلة والفرات ويعمل كمصدر رئيس للمياه لسكان القضاء. من الناحية الاقتصاديّة، يعتمد القضاء على القطاع العام، والنفط (يقع حقل الغراف النفطي داخل القضاء)، والزراعة، والصناعات الصغيرة، على الرغم من تقلّص القطاعين الأخيرين بشكل متزايد بسبب آثار تغيّر المناخ ونقص الاستثمارات.

ديناميّات النزاع

نتج النزاع في محافظة ذي قار، مثل معظم أنحاء العراق، عن مجموعة معقّدة من العوامل، بما في ذلك القضايا السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. فالمقاطعة كانت تاريخيًّا تشكّل نقطة محوريّة للتنافس بين مختلف المجموعات العرقيّة والدينيّة، وبيئة النزاع الحاليّة ليست استثناءً وهي خير دليل على ذلك. وشهدت المحافظة في السنوات الأخيرة توترات خفيفة الحدّة بين بعض العشائر الفرعيّة التي تنتمي إلى قبائل بني ركاب والشويلات، والتي لها مصالح ومطالبات تتنافس وحوكمة القضاء، والموارد، ولا سيّما المياه. وأدّى ذلك إلى اشتباكات

52 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

53 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

54 المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، شباط / فبراير ٢٠٢٣.

ومناوشات بين الجماعتين، وخلق في السابق جوًا من عدم الاستقرار وانعدام الثقة. علاوة على ذلك، عانت المحافظة حالات جفاف شديدة أدّت إلى تفاقم حالة الموارد المستنفدة أصلًا وكان لها آثار سلبية على الاقتصاد المحلي والمجتمع المحلي. كما ساهم الافتقار إلى الحوكمة الفعّالة والفساد في تفاقم النزاع. وفي ظلّ هذه الخلفيّة، كافح مجلس المحافظة، الذي أُسّس في العام ٢٠١٣، لتأكيد سلطته ومواجهة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وأُعيقت أعمال المجلس بسبب الانقسامات الداخليّة ونقص الموارد، ما حدّ من قدرته على تلبية احتياجات السكان المحليين بشكل فعّال. وأخيرًا، يُعتبر النزاع في ذي قار قضيّة معقدة متجذّرة في عوامل تاريخيّة وسياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة. وتتطلّب معالجة الوضع الحالي اتّباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة واحتياجاتهم، بما في ذلك قبائل بني ركاب والشويلات، ويعطي الأولويّة للتنمية المستدامة والحكم الرشيد وسيادة القانون.

آثار تغيّر المناخ على الرفاعي

آثار تغيّر المناخ ملموسة في القضاء. فالسكان يشهدون ارتفاعًا في درجات الحرارة وفترات أطول من الجفاف[٥٥]. وأدّى ذلك بدوره إلى زيادة التصحّر في جميع أنحاء القضاء، حيث اجتاحت الكثبان الرمليّة الأراضي التي كانت خصبة في السابق وتزحف نحو المناطق الحضريّة. ويُقال إن العواصف الترابيّة الغباريّة آخذة في الارتفاع هي كذلك، وانخفض منسوب مياه نهر الغراف، ما أثر على وصول المياه إلى الكثيرين في القضاء. كما تأثّرت جودة المياه بسبب ارتفاع مستويات الملوحة. وكان لهذه الآثار آثار ضارة على القطاع الزراعي، أحد الأنشطة الاقتصاديّة الرئيسة في القضاء، إذ لم يشهد القطاع محصولًا عاديًا منذ ثلاث سنوات[٥٦]. وتفصّل هذه التأثيرات وغيرها بشكل أكبر في قسم مسارات المناخ التالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات يعتقدون أن توفير شبكات ري حديثة وغرس الأشجار والشجيرات لزيادة المساحات الخضراء في القضاء وتقديم أفضل الأسمدة والمحاصيل المقاومة للطقس المتطرّف، من شأنه أن يساعد في التعويض عن بعض النواتج السلبيّة لتغيّر المناخ في القضاء.

مسارات المناخ

الوصول إلى الموارد الطبيعيّة. أفاد جميع من أُجريت معهم المقابلات وأعضاء مجموعات التركيز أنّ الوصول إلى المياه يؤدّي إلى احتدام النزاع. وأدّى نقص هطول الأمطار في خلال السنوات الثلاثة الماضية إلى زيادة الطلب على المياه من نهر الغراف والآبار. ولإدارة هذا الوصول والحدّ من استهلاك المياه واستخدامها، خصّص القضاء حصص مياه لكلّ قرية. ولكن، ذكر الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أنّ هذه الحصص كانت أدنى من المستويات المطلوبة للاستخدام اليومي. وأدّى ذلك إلى الانتهاكات والإفراط في الاستهلاك، ما أدّى بدوره إلى زيادة النزاعات القبليّة على الوصول إلى المياه[٥٧]. ولكن، يلاحظ السكان أنه خفّت من حدّة هذه النزاعات هذا العام بسبب غزارة هطول الأمطار مقارنة بالسنوات الثلاثة الماضية، التي ساد فيها الجفاف[٥٨]. وأجمع الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات وأعضاء مجموعات التركيز على أنه عند نشوء مثل هذه النزاعات، توضع لها حلولًا بشكل فعّال وسريع السلطات القبليّة أو الجهات الأمنيّة والإداريّة.

٥٥ المقابلات المعمّقة، ومناقشات مجموعات التركيز، الجميع.

٥٦ المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣.

57 مناقشات مجموعات التركيز، ممثلون عن المجتمع، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣؛ المقابلات المعمّقة، الجهات الإداريّة الفاعلة، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

58 مناقشات مجموعات التركيز، الشباب، كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣؛ المقابلات المعمّقة، الجهات الأمنيّة الفاعلة، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

«أنا مزارع من الرفاعي، ولمست بنفسي الآثار المدمّرة لندرة المياه على مجتمعنا. انخفض منسوب المياه بشكل كبير، ما أجبرني أنا والكثيرين مثلي على الهجرة إلى مناطق أخرى بحثًا عن ظروف معيشيّة أفضل. من المفجع أن نتخلى عن الحياة الوحيدة التي عرفناها، لكن ليس أمامنا خيار آخر. إنني أحث السلطات على اتّخاذ إجراءات ومعالجة هذه القضية الحرجة قبل فوات الأوان».

(أحد المزارعين في الرفاعي، كانون الثاني /يناير ٢٠٢٣)

انعدام الأمن المعيشي والغذائي. كان للجفاف والتصحّر أثرٌ كبير على قطاع الزراعة في الرفاعي، وهو قطاع رئيسي للتوظيف. لم يشهد المزارعون حصادًا طبيعيًا منذ سنوات بسبب ندرة المياه ولم يتمكّن الكثير من الرعاة من مواكبة التكاليف المترتبة عن إطعام قطعانهم. فالتراجع الملحوظ في المراعي يُترجم إلى ضرورة إنفاق المزيد من الأموال على علف الحيوانات. بالتالي، تخلّى الكثيرون في القطاع الزراعي، بمن فيهم الصيادون، عن مهنتهم وهاجروا إلى مناطق أخرى بحثًا عن فرص عمل جديدة. كما ورد في إحدى المقابلات، «لقد أدّت المستويات المنخفضة لنهر الغراف، وهو المصدر الرئيسي للمياه في المنطقة، إلى هجرة عدد كبير من المزارعين والصيادين والرعاة لعدم قدرتهم على إبقاء محاصيلهم وحيواناتهم على قيد الحياة»[٥٩]. وعلى الرغم من أن المهنّ التي يتم الحصول عليها تتركّز بشكل أساسي في القطاع الرسمي - غير أنّ الكثيرون قد وجدوا وظائف في مصفاة النفط في الغراف أو كسائقي سيارات أجرة - هذا وأشار بعض السكّان إلى زيادة في عدد الأشخاص الذين يسعون إلى الحفاظ على سبل معيشتهم من خلال أنشطة غير مشروعة، مثل الإتجار بالمخدرات.[٦٠]

كما ذُكر أنّ الكثير من سكّان المنطقة قد غادروا المدينة إلى مناطق أخرى داخل المحافظة أو محافظات أخرى بحثًا عن فرص اقتصادية. وقد تأثّر الشباب أيضًا بذلك حيث ورد أنّ عدد كبير منهم قد تسرّبوا من المدارس والجامعات كي يتمكّنوا من البحث عن عمل لإعالة أسرهم ماديًا[٦١]. علاوةً على ذلك، يُشير السكان إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية نتيجةً لكل من تأثيرات تغيّر المناخ - مثل تراجع غلّات المحاصيل ممّا أدى إلى استيراد المحاصيل إلى المنطقة - والتقلّبات في قيمة العملة الوطنية. إلى ذلك، أدّت تأثيرات تغيّر المناخ إلى تفاقم التوتّرات والنزاعات القائمة في المنطقة، والناجمة عن المنافسة والتقاليد الثقافية والدينية المختلفة. بشكل عام، لقد أثّرت التداعيات المجتمعة لتغيّر المناخ وعدم الاستقرار الاقتصادي والصراع بشدّة على الأمن الاقتصادي للمنطقة.

سوء الحوكمة. يُعتقد أنّ المؤسّسات وترتيبات الحوكمة الحصرية والضعيفة أساسًا في المنطقة قد أدّت إلى تفاقم تأثيرات تغيّر المناخ. تُعدُّ الخدمات العامّة (أي المياه والكهرباء والحصول على الرعاية الصحية وغيرها)، بقدر ما تعمل، موزّعة بشكل غير متساوٍ في جميع أنحاء المنطقة، حيث يُنظر إلى بعض الأحياء على أنها تستفيد أكثر من غيرها بسبب الانتماءات والتحيّزات السياسية.[٦٢]

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر أنّ المؤسّسات الحكومية تفتقر إلى الموارد والقدرة على مواجهة التحديات الناشئة عن تغيّر المناخ، والتي أدّت إلى تفاقم تحديات الحوكمة القائمة حول تقديم الخدمات، بما في ذلك المياه. في هذا الصدد، أشار المقيمون في مجموعات التركيز إلى أنّه في حين غالبًا ما يتم حلّ النزاعات المتعلّقة بالوصول إلى المياه بسرعة،

59 مقابلات معمّقة مع جهة فاعلة إدارية، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

60 مناقشات مجموعة التركيز، مع ممثّلين عن المجتمع، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

61 مناقشات مجموعة التركيز مع الشباب، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

62 مقابلات معمّقة مع جهات فاعلة إدارية، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

تبرز الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر استدامة من أجل ضمان توفير موارد المياه لجميع السكّان على قدم المساواة. ذكر الأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أنّ الجهات الفاعلة القبَلية والحكومية أكثر فاعلية في حلّ النزاعات البسيطة ولكنّها تعاني في معالجة المشاكل الأكثر تعقيدًا وتلك التي تتطلّب مزيجًا من الحلول التقنية والسياسية، كالمشاكل الناتجة عن تغيّر المناخ، نظرًا إلى القدرات المحدودة، بما في ذلك المعرفة ونقص الموارد. علاوةً على ذلك، ثمّة حاجة إلى أنظمة أكثر استدامة لتقاسم المياه والموارد وإدارتها لضمان الوصول العادل إلى هذه الموارد في مواجهة الضغط المتزايد عليها جرّاء النمو السكّاني وتغيّر المناخ.

إلى ذلك، يعتبر عدد كبير من السكان أنّ المجتمع غير مشمول بأكمله في عمليات صنع القرار التي تسيطر عليها بشكل أساسي السلطات القبَلية والسياسية[63]. ونتيجةً لذلك، لا تأخذ الحلول احتياجات ومدخلات المجتمع بالاعتبار، وتُعتبر الحلول التي يتم سنها قصيرة النظر بطبيعتها. وتجدر الإشارة إلى أنّه لدى الجهات الفاعلة القبَلية والإدارية التي تمّت مقابلتها رأي مختلف عن مجموعات التركيز. إذ تذكر أنّه على الرغم من أنّ عمليات صنع القرار تهيمن عليها الجهات القبَلية والأمنية والإدارية، غير أنّ أعضاء المجتمع لديهم مدخلات لأنّ هذه الجهات تمثّل أفراد المجتمع. كما رأى أفراد المجتمع أنّ النساء لا يلعبنَ دورًا رئيسيًا في عملية صنع القرار: غالبًا ما يتم استبعاد النساء من عملية صنع القرار في حدّ ذاتها، وإذا تم إشراكهنَّ، فلا يتمّ الاستماع إليهنَّ.[64] وهذا يسلّط الضوء على الانفصال ما بين أفراد المجتمع وقيادات المنطقة في ما يتعلّق بمسألة التمثيل. بشكل عام، تُعدّ الحوكمة وتقديم الخدمات غير الفعّالة من المظالم الرئيسة التي لا تزيد من احتمال حدوث النزاعات الناجمة عن المناخ فحسب، بل تعمل أيضًا على توسيع الفجوة بين المواطنين والدولة.

الجدير ذكره أنّ تدفّق المياه إلى جنوب العراق يتأثّر بسياسات البلدان المجاورة، وهي تركيا وإيران وسوريا. فقد أدّى بناء السدود مؤخّرًا وممارسات إدارة المياه على طول نهري دجلة والفرات إلى تقلّبات في توافر المياه في اتّجاه مجرى النهر، ممّا أثّر على المناطق الجنوبية في العراق. تتّسم هذه الترابطات المعقّدة بين سياسات المياه للبلدان المجاورة بتداعيات على الأمن المائي في جنوب العراق.

«لقد خذلنا النهج التقليدي من أعلى إلى أسفل المعتمد في اتّخاذ القرارات. نحتاج إلى إشراك المجتمعات المحليّة والشعوب الأصلية في عملية صنع القرار لضمان مراعاة احتياجاتهم ووجهات نظرهم. يؤثّر تغيّر المناخ على الجميع، بصرف النظر عن خلفيّتهم أو موقعهم. من خلال العمل معًا والاستماع إلى تجارب بعضنا البعض، يمكننا إيجاد حلول أكثر شمولاً وفعالية»

(ناشط من قضاء الرفاعي، شباط/فبراير ٢٠٢٣).

تحديد الجهات الفاعلة الرئيسة

حدّدت الدراسة العديد من الجهات الفاعلة الرئيسة التي تؤدّي دورًا في معالجة التوتّرات الاجتماعية والنزاعات، بما في ذلك تلك التي تدفعها أو تفاقمها تداعيات تغيّر المناخ في المنطقة. سيحدّد هذا القسم كلّ من هؤلاء الفاعلين الرئيسيّين، مع تقديم وصف موجز لخلفيّتهم وأدوارهم. تجدر الإشارة إلى أنّ الجهات الفاعلة المذكورة أدناه لا تُشكّل

63 مناقشات مجموعة التركيز مع الشباب وممثّلين عن المجتمع، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

64 مناقشات مجموعة التركيز مع الشباب، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

قائمة شاملة للجهات الفاعلة النافذة في المحافظة أو القضاء، بل الجهات التي تمّ تحديدها بشكل خاصّ في ما يتعلّق بمعالجة التوتّرات الاجتماعية المتعلّقة بتداعيات تغيّر المناخ.

زعماء العشائر. يُعتبر أنّ السلطات العشائرية تؤدّي دورًا بارزًا وفاعلًا في آليات حلّ النزاعات إلى جانب القوات الأمنية في القضاء. كما ورد سابقًا، فإنّ العشيرتَيْن الأقوى في قضاء الرفاعي هما عشيرتيّ بني ركاب والشويلات. وتشمل العشائر الأخرى في المنطقة بني حاجيم وجبور والعتاب وفياض وبني العجيل والحبيل والسواعد.

الجهات الحكومية والأمنية. ذُكِر أنّ القائمقام يؤدّي دورًا رئيسيًا في معالجة التحديات التي تواجه القضاء. كما يُعتبر أنه لمديريّات الخدمات العامة - المياه والزراعة على وجه الخصوص - دور رئيسي في تهدئة محرّكات الصراع المرتبطة بالمناخ. في ما يتعلّق بالجهات الأمنية، تشمل القوات الأمنية الرئيسة في المنطقة تلك الخاضعة لوزارة الداخلية، أي قوة الشرطة المحلية في القضاء، والشرطة الاتحادية، وفوج الطوارئ الرابع.

الجهات الفاعلة الدينية والمدنية. تمّ أيضًا تحديد الجهات الفاعلة الدينية والمدنية للدور البنّاء الذي يمكن أن تلعبه في الحدّ من النزاعات في القضاء. تمّت الإشارة إلى أنّ السلطة الدينية ومنتدى شباب الرفاعي، وهو منظّمة غير حكومية، على وجه التحديد قادران على المساعدة في تعزيز التماسك الاجتماعي في القضاء.

قضاء تلعفر

خلفيّة القضاء

يقع قضاء تلعفر شمال غرب محافظة نينوى، في موقع استراتيجي بين الموصل والحدود السورية. ويتكوّن من المركز الإداري الذي يسمّى مركز تلعفر، ونواحي العياضية وربيعة وزمار. قبل اندلاع النزاع مع داعش، كان إجمالي عدد السكان يقدّر بنحو ٥٠٠،٠٠٠. ويشكّل التركمان غالبية سكّان تلعفر، وينقسمون بين الطوائف السُنّية والشيعية وعربية وكردية سُنّية. تنتشر هذه المجتمعات عبر النواحي الإدارية، حيث يقطن عدد كبير من التركمان الشيعة والسنّة في مركز تلعفر؛ فيما يقطن العرب السنّة والتركمان والأكراد في العياضية؛ وتحوي ربيعة العرب السنّة وطائفة تركمانية سنيّة أصغر؛ بينما تتمركز الطائفة العربية والكردية السُنّية في زمار. تقع أجزاء من القضاء ضمن المناطق المتنازع عليها. تُعتبر زمار منطقة متنازع عليها بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، حيث تخضع أجزاء من الناحية مباشرةً لسيطرة جهات في حكومة إقليم كردستان.

اقتصاديًا، يعتمد القضاء على قطاع النفط والوظائف الحكومية والزراعة. توجد مصفاتان لتكرير النفط في القضاء، إحداهما في زمار والأخرى في ربيعة. تتركّز الوظائف الحكومية بشكل رئيسي في القطاع العام والقوات الأمنية بينما يُهيمن القطاع الزراعي - أي الزراعة وتربية الحيوانات - في ربيعة والعياضية وزمار. تشمل المحاصيل المزروعة القمح والشعير ومختلف أنواع الفواكه والخضروات. يقوم القطاع الزراعي إلى حدٍّ كبير على الريّ المطري، على الرغم من تدفّق نهر دجلة وروافده الأصغر، مثل نهر الخاسة ووادي العيش، عبر القضاء.

ديناميّات النزاع

شهد قضاء تلعفر سلسلة من النزاعات منذ العام ٢٠٠٣، وشملت أبرز دوافع نشوب النزاع كلّ من الإقصاء السياسي، والحوكمة غير الفعّالة والإقصائية، وقضية الحالة المتنازع عليها لأجزاء من القضاء. ينبع الإقصاء السياسي من سيطرة أعضاء الطائفة التركمانية الشيعية منذ العام ٢٠٠٣ على ترتيبات الحوكمة والأمن الرئيسة في القضاء. ونتيجةً لذلك، لم يشعر أولئك الذين ينتمون إلى الطوائف العربية والتركمانية والكردية السنيّة بأنّهم مشمولون أو

ممثَّلون بشكل صحيح في العمليات لإدارة القضاء.[٦٥] لا تزال هذه المظالم قائمة اليوم، على الرغم من أنها لم تعُد بذات الحدّة في فترة ما بعد داعش. إلى ذلك، تمتدّ المظالم إلى النواحي والطوائف الأخرى. في زمار، وهي جزء من الأراضي المتنازع عليها، يشعر العرب السنّة بأنّهم مستبعدون من ترتيبات الحوكمة في الناحية، والتي يسيطر عليها بشكل أساسي أعضاء من الطائفة الكردية مقرّبين من الحزب الديمقراطي الكردستاني.[٦٦] في الوقت نفسه، يشعر التركمان السنّة في ربيعة بأنّهم مستبعدون من قبل طائفة العرب السنّة في الناحية، إذ يُعتبرون من الوافدين من مركز تلعفر ويُنظر إليهم على أنهم أيديولوجيون أكثر من السكّان من الطائفة العربية السنيّة.[٦٧]

تُعدُّ الخدمات الرديئة وسوء الحوكمة أيضًا من العوامل الرئيسة لنشوء التوتّرات في القضاء. يُذكر أنّ الخدمات لا تُقدَّم بشكل ملائم (أي الكهرباء متقطّعة، والطرق والصرف الصحي وأنظمة المياه سيّئة)، إلى جانب اعتبار القدرات المحدودة، ونقص موارد الميزانية، والفساد كعوامل رئيسية للحوكمة غير الفعّالة.[٦٨] ويلقي البعض، ولا سيّما من المجتمع التركماني الشيعي، باللّوم على زعماء المقاطعات للحوكمة السيئة في تلعفر، حيث يعتقدون أنّ زعماء المحافظة قد تعمّدوا تهميش القضاء نظرًا إلى أنّه يضمّ أغلبيّة شيعيّة.[٦٩]

كما يُعتبر النزاع على ناحية زمار دافعًا رئيسيًا لنشوء التوتّرات في القضاء.[٧٠] تخضع حاليًا أجزاء من الناحية بشكل مباشر لسيطرة حكومة إقليم كردستان، بينما تقع أجزاء أخرى تحت سلطة حكومة العراق. يُشكّل عدم اليقين بشأن الحالة لنهائية للناحية مصدرًا رئيسيًا للنزاع حيث تتنافس الجهات الفاعلة المتحالفة مع حكومة العراق مع تلك الموالية لحكومة إقليم كردستان من أجل ترسيخ مواقعها وسيطرتها على الناحية.

آثار تغيّر المناخ على تلعفر

يلحظ الأهالي أنّ كميّة الأمطار في القضاء قد تغيّرت بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية. فمن السبعينات حتّى أوائل القرن الحادي والعشرين، كان موسم الأمطار يبدأ في أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأوّل/أكتوبر وينتهي في نيسان/أبريل. غير أنّ ذلك بدأ يتغيّر في أوائل الألفية الثالثة، إذ أصبح التنبّؤ ببداية موسم الأمطار أكثر صعوبةً. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت مدّة موسم الأمطار أقصر لدرجة أنّه بات ينتهي خلال الموسم الزراعي، ممّا يعني حرمان المحاصيل من المياه خلال فترة حيويّة من الحصاد. أمّا اليوم، فيُشير الأهالي إلى أنّه منذ العام ٢٠٢٠، ساد الجفاف في القضاء مع مستويات لهطول الأمطار أدنى بكثير من المستويات السابقة.

يلاحظ السكان أيضًا تزايد الظواهر الجوية القصوى. فالأمطار لم تعُد تتساقط بثبات، بل أصبحت تأتي في عواصف أكثر حدّة وتحديدًا في بداية موسم الأمطار حصرًا. وقد أدّى هذا الأمر بدوره إلى تزايد الفيضانات وعواصف البرَد في القضاء. وقد أثّرت هذه التغيّرات في البيئة والظواهر الجوية القصوى سلبًا على القطاع الزراعي حيث تضرّرت المحاصيل

65 فان زونين، ديف وويريا، خوجير: التركمان في تلعفر: تصوّرات المصالحة والنزاع. في: مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، ٢٠١٧؛ ديرسي-هورفاث، أندراس وإيريكا غاستون، إيريكا: العراق بعد تنظيم الدولة الإسلامية؛ ماس، فراوكه وغاستون، إيريكا: العراق بعد تنظيم الدولة الإسلامية: مدينة تلعفر. في: المعهد العالمي للسياسات العامة، ٢٠١٧. الرابط:
https://www.gppi.net/2017/08/21/iraq-after-isil-tal-afar-city؛ ومعهد الولايات المتحدة للسلام: مرصد النزاع في نينوى، الجولات ٤ - ٦. الرابط:
https://www.usip.org/programs/conflict-and-stabilization-monitoring-framework-arabic.

٦٦ معهد الولايات المتحدة للسلام: مرصد النزاع في نينوى، الجولات ٤-٦. الرابط:
https://www.usip.org/programs/conflict-and-stabilization-monitoring-framework-arabic.

٦٧ مقابلات ومناقشات المؤلف والرأي العام مع القادة المحليّين خارج إطار هذا التقرير.

٦٨ معهد الولايات المتحدة للسلام: مرصد النزاع في نينوى، الجولات ٤-٦. الرابط:
https://www.usip.org/programs/conflict-and-stabilization-monitoring-framework-arabic.

٦٩ فان زونين، ديف وويريا، خوجير: التركمان في تلعفر: تصوّرات المصالحة والنزاع. في: مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث، ٢٠١٧.

٧٠ لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة كاين، شون: الأراضي المتنازع عليها في العراق: رؤية للأفق السياسي والتداعيات على سياسة الولايات المتحدة. في: معهد الولايات المتحدة للسلام. أعمال السلام، ٢٠١١.

خلال موسم نموّها. وقد شرّع تقلّص موسم الأمطار الباب لمزيد من فترات الجفاف، خاصّة منذ العام ٢٠٢٠، بحسب أعضاء مجموعة التركيز والأشخاص الذين تمّت مقابلتهم. ونتيجةً لذلك، يُذكر أنّ خصوبة التربة قد تراجعت حيث أصبحت الأراضي أقسى وهشّة، ممّا جعل من الزراعة عملية أكثر صعوبة من قبل. سيتطرّق القسم التالي إلى هذه النتيجة وغيرها.

يعتقد أولئك الذين تمّت مقابلتهم لهذا التقرير أنّ إدارة المياه والممارسات الزراعية المحسّنة، والتي تتطلّب تنسيقًا أفضل ما بين وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة، قد تساعد في منع تأثير بعض التداعيات السلبية لتغيّر المناخ على القضاء.

المسارات المناخية

الوصول إلى الموارد الطبيعية. لقد أثّر تغيّر المناخ في شكل جفاف على توافر المياه وأدّى إلى تدهور الأراضي الخصبة المستخدمة للزراعة ورعي الماشية. يُشير الأهالي إلى أنّ الجفاف في السنوات الثلاث الماضية قد أثّر سلبًا على الأراضي الزراعية، حيث تضرّرت المحاصيل جرّاء قلّة الريّ. وقد استجاب بعض المزارعين لنقص المياه عبر تركيب أنظمة الريّ التي تستخدم الآبار وخزّانات المياه الجوفية، على الرغم من أنّ هذه الأساليب قد تكون باهظة التكلفة. وتشير التقديرات إلى أنّ إنشاء بئر يُكلّف حوالى ٢٠ مليون دينار عراقي ونظام الري حوالى ٧٠ مليون.[٧١] ونتيجةً لذلك، يُذكر أنّ نسبة ١٠-١٥٪ فقط من المزارعين - معظمهم من المقتدرين ماديًا - قد عمدوا إلى تركيب نظام للريّ[٧٢]، ومع ذلك ما زالوا يواجهون تحدّيات بسبب شحّ الأمطار. إنّ مستويات المياه تنضب، ما يعني أنّ الآبار تنفد ولا تُشكّل مصدرًا مستدامًا للمياه.

يتزايد التنافس على آبار المياه بين المزارعين، ممّا يؤدّي في بعض الحالات إلى نشوب نزاع. على سبيل المثال، في قريتيّ الأبطخ وأبو كلا، نشب نزاع عنيف بسبب خلاف حول قرب بئرَيْن تمّ حفرهما في المنطقة نفسها، حيث كان كل بئر يستنزف منسوب المياه للآخر عند استخدامه. بالفعل، يبدو أنّ النزاعات حول الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه تتزايد بحسب أعضاء مجموعة التركيز والأشخاص الذين تمّت مقابلتهم. وذكر أحد أعضاء مجموعة التركيز: «ثمّة خلافات حول ريّ البساتين جنوب القضاء، حيث يتم استخدام المياه من نبع تلعفر. وبالمثل، هناك مناطق يستخدم فيها مالك الأرض مياه النبع بشكل مفرط، ممّا يُعيق وصولها إلى مناطق أخرى»[٧٣]. إلى ذلك، لقد أدّت قلّة هطول الأمطار إلى تقلّص المساحات الخضراء في القضاء إلى حدٍّ كبير. كانت هذه المساحات تُستخدم سابقًا من قبل رعاة الحيوانات من دون التخوّف من الإفراط في استهلاكها. ولكنّ اليوم ازدادت المنافسة على المناطق الموجودة، ويعود ذلك إلى واقع أنّ أسعار مصادر التغذية البديلة - لا سيّما الحبوب والأعلاف - قد ارتفعت.

سوء الحوكمة. يُشير السكّان إلى أنّ الافتقار إلى اللّوائح الحكومية وعدم تنفيذها قد ساهم في نشوء التوتّرات المرتبطة بتغيّر المناخ، وخاصّة حول مسألة الوصول إلى المياه. كما ذكر أحد أعضاء مجموعة التركيز:

> «لا توجد لوائح تتعلّق باستغلال الموارد المائية ويتم حفر الآبار بشكل عشوائي في القضاء، ولا يفصل بينها سوى حوالى ١٠٠ متر بينما المسافة القانونية هي ٥٠٠ متر»[٧٤].
>
> (الممثل المجتمع في تلعفر ,كانون الثاين/يناير ٢٠٢٣)

٧١ مناقشات مجموعة التركيز مع القادة المجتمعيين، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٢ مناقشات مجموعة التركيز، القادة المجتمعيين، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٣ مناقشات مجموعات التركيز، القادة المجتمعيين، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٤ مناقشات مجموعات التركيز، ممثّلون عن المجتمع، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

وهنا يقع اللّوم بشكل أساسي على وزارتيّ الموارد المائية والزراعة. بالفعل، قدّمت هذه الأخيرة في الماضي قروضًا منخفضة الفائدة للمزارعين لغرض حفر الآبار في تلعفر وربيعة والعياضية، ممّا ساهم في زيادة عدد الآبار في القضاء، لكن مع تنفيذ محدود للّوائح القانونية. وبالمثل، يُلقى اللّوم على الحكومة لعدم حمايتها خطّ أنابيب رئيس للمياه في القضاء: ثمّة تقارير عن استخدام المياه من خطّ الأنابيب بشكل غير قانوني من قبل السكّان في منطقة العاشق التابعة للقضاء.[٧٥]

كما يلقي بعض السكّان اللّوم على وزارة الزراعة في السياسات العتيقة والتي لا تأخذ بالاعتبار تداعيات تغيّر المناخ. وعلى وجه الخصوص، عملية التخصيص المعتمدة من قبل الوزارة لتحديد المناطق الزراعية الواجب منحها الأسمدة المموّلة من الحكومة. يرى السكّان أنّ هذه العملية، التي تقسم المناطق إلى ثلاث فئات مختلفة تشمل المناطق المضمونة وشبه المضمونة وغير المضمونة، تقوم على تقديرات للأراضي لم تعد قابلة للتطبيق بسبب الجفاف السائد.[٧٦] كما لاقت الحكومة انتقادات لعدم قيامها بتقديم تعويضات للمزارعين الذين تضرّرت أراضيهم بشدّة بفعل الظواهر الجوية القصوى التي حدثت عام ٢٠١٤، عندما دمّرت عواصف البرَد والفيضانات مساحة كبيرة من الأراضي وكميّة كبيرة من المحاصيل في زمار، والعام ٢٠١٨، الذي شهد سلسلة من الحرائق في القضاء. وعلى الرغم من رفع هؤلاء المزارعين لمطالباتهم، والتي يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠، يُشير السكّان إلى أنّه حتى اليوم لم يحصل أيّ منهم على تعويضات.[٧٧]

علاوةً على ذلك، يُعتقد أنّ الجهات الفاعلة والمؤسّسات الحكومية لا تستجيب بشكل فعّال لعواقب تغيّر المناخ. على سبيل المثال، ذكر أعضاء مجموعة التركيز أنّ توفير الكهرباء غير منتظم بسبب خلل في شبكة الكهرباء، ممّا يؤثّر على عملية ضخّ المياه داخل القضاء وعبره، وأنّه لا تتوفّر مياه كافية لريّ ١٧،٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية في ناحية ربيعة، فكيف بالأحرى لريّ القضاء ككلّ.[٧٨] إلى ذلك، على الرغم من وجود مديريّات الخدمات التابعة لوزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة تُعنى بتنظيم المياه والريّ والتصحّر، غير أنّ هذه الإدارات تُعتبر غير فعّالة بسبب البيروقراطية الحكومية والفساد وسيطرة بعض الجهات الفاعلة السياسية على مؤسّسات الدولة. وكما روى أحد أعضاء مجموعة التركيز، فإنّ مشروع «ريّ الجزيرة»، وهو مشروع لإدارة المياه في محافظة نينوى يهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي والوصول إلى المياه للمجتمعات في كافّة أنحاء المحافظة،[٧٩] «كان من المفترض أن يشرف عليه خبراء زراعيّون وفنيّون، ولكن تتمّ المصادقة على معظم المشاريع [في القضاء] حصرًا على أساس المحسوبية وتدخّل أصحاب النفوذ في تلعفر».[٨٠]

تجتمع آثار تغيّر المناخ والحوكمة الضعيفة لتولّد نزاعًا عنيفًا في القضاء. ويتعلّق أحد الأمثلة المحدّدة بالفساد وكيف تعاني مشاريع المياه من نقص التمويل في القضاء. ونظرًا إلى أنّ المياه أصبحت أكثر ندرةً، ثمّة منافسة متزايدة على إقامة مشاريع للريّ في القضاء. وأشار أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات إلى تعليق أحد هذه المشاريع المخصّصة للمزارعين في ربيعة وقد تمّ تحويل الأموال في نهاية المطاف إلى ناحية العياضية بسبب ضغوط سياسية مارستها الأحزاب السياسية الوطنية النافذة. وقد دفع هذا بدوره مزارع متضرّر في ربيعة إلى مهاجمة مالك المشروع في العياضية، ما أسفر عن مناوشات عنيفة تمّت تسويتها أخيرًا من

٧٥ المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة إدارية، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٦ مناقشات مجموعة التركيز، ممثّلون عن المجتمع، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٧ مناقشات مجموعة التركيز، القادة المجتمعيين، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٨ مناقشات مجموعة التركيز، القيادات والممثّلون والناشطون، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٧٩ أُنجز المشروع في العام ٢٠٠١. وقد اشتمل على بناء سدّ الموصل وقنوات جديدة للريّ، بالإضافة إلى إعادة تأهيل شبكات الريّ القائمة.

٨٠ مناقشات مجموعة التركيز، ممثّلون عن المجتمع، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

خلال الممارسات العشائرية لحلّ النزاعات.[٨١] في ظلّ غياب مؤسّسات حكومية فعّالة، تمّ اللّجوء إلى السلطات والممارسات العشائرية لسدّ الثغرات في الحوكمة، لا سيّما بشأن مسألة الوصول إلى المياه. ووفقًا لأحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات من العياضية، تمّ وضع جدول لتوزيع المياه من قبل السلطات العشائرية لإدارة ١٠٠ دونم من كروم العنب والرمّان والخضروات المزروعة في الناحية والتي تعتمد على نبع طبيعي للريّ.[٨٢]

انعدام الأمن المعيشي. كان لتداعيات تغيّر المناخ أثرًا سلبيًا على الأمن المعيشي. على وجه التحديد، يذكر السكّان أنّ العاملين في القطاع الزراعي، لا سيّما المزارعين والرعاة، هم الأكثر تضرّرًا إذ أدّت قلّة الأمطار إلى تراجع المحاصيل بشكل هائل مقارنةً بالسنوات السابقة وزيادة التكاليف المرتبطة بالمهن ذات الصلة بالريّ والأغذية للماشية.[٨٣] في ما يتعلّق بهذه الأخيرة، ذُكر أنّ ثماني مزارع للدواجن قد اضطرّت إلى الإغلاق في ناحية العياضية بسبب تزايد التكاليف المرتبطة بتأمين العلف.[٨٤]

بشكلٍ عام، تُعتبر المناطق الريفية أكثر عرضةً لتأثُّر سبل العيش فيها بتداعيات تغيّر المناخ من المناطق الحضرية نظرًا إلى أنّ هذه المناطق يغلب عليها الطابع الزراعي أكثر. وحدّد أعضاء مجموعة التركيز والأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات قرى عين حلوة، والجاهشية، والوردة، والوجنة، وكاخريطا، وسهل المالح، والصالحية على أنّها الأكثر عرضة لتعطّل سبل العيش فيها، إذ يعتمد سكّان هذه القرى بشكل كبير على القطاع الزراعي لتأمين الدخل. لقد دفع الجفاف بعدد كبير من السكّان إلى ترك أراضيهم وقطعانهم بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة وتقلّص الأرباح، مع هجرة الكثيرين إلى المناطق الحضرية، وخاصّة مركز تلعفر، بحثًا عن فرص عمل بديلة. وقد شكّل ذلك ضغطًا إضافيًا على سوق العمل الضيّقة أساسًا، حيث ازدادت المنافسة على الوظائف في قطاع البناء - وهو أحد مجالات القطاع الخاص القليلة النشطة في القضاء - وفي الحكومة. وذُكر أنّ آخرين قد التحقوا بإحدى المجموعات الأمنية الرسمية الكثيرة في القضاء.[٨٥] بشكل عام، يُعتقد أنّ تداعيات تغيّر المناخ قد ساهمت في بلوغ معدّل البطالة في القضاء حاليًا حوالى ٦٠٪.[٨٦]

كما تأثّرت سبل العيش الاقتصادية بعاملَيْن آخرَيْن؛ ويتعلّق الأوّل بتداعيات تغيّر المناخ. بما أنّ غلّات المحاصيل قد تراجعت بسبب الجفاف المستمرّ (يلحظ المشاركون في مجموعة التركيز والأشخاص الذين تمّت مقابلتهم أنّه لم يكن هناك مواسم زراعية ناجحة لثلاث سنوات على الأقلّ)، اضطرّ السكان إلى استيراد المحاصيل التي كان يتمّ إنتاجها سابقًا داخل القضاء، ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار.[٨٧] أما العامل الثاني، فيتعلّق بالعملة الوطنية، أي الدينار العراقي، التي فقدت قيمتها، ما أدّى إلى ارتفاع عام في تكلفة المعيشة للسكّان، ويتفاقم ذلك جرّاء التداعيات ذات الصلة بالتغيّر المناخي. ونتيجةً لذلك، ارتفعت أسعار الوقود والأسمدة والبذور وتكاليف نقل المحاصيل.

٨١ المقابلات المعمّقة، زعيم عشائري، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٨٢ المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة أمنيّة، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٨٣ مناقشات مجموعة التركيز، (الجميع) والمقابلات المعمّقة (الجميع)، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٨٤ المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة أمنيّة، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٨٥ تشمل هذه المجموعات الجيش العراقي وصولًا إلى قوات الحشد العشائري وقوات الشرطة المحلية، المقابلات المعمّقة، جهة فاعلة أمنيّة، شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٨٦ مناقشات مجموعة التركيز، ممثّلون عن المجتمع، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

٨٧ مناقشات مجموعة التركيز، (الجميع) والمقابلات المعمّقة (الجميع)، كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير ٢٠٢٣.

«كمزارع في تلعفر، يمكنني أن أجزم أنّ موجة الجفاف الأخيرة كان لها آثار مدمّرة على قدرتنا على زراعة المحاصيل. لم نشهد موسمًا زراعيًّا ناجحًا منذ ثلاث سنوات، ما أجبرنا على استيراد المحاصيل ورفع الأسعار. لم يؤثّر ذلك على سبل عيشنا فحسب، بل أيضًا على الأمن الغذائي العام لمجتمعنا. من المهمّ أن نأخذ بالاعتبار تداعيات تغيّر المناخ الطويلة المدى عند اتّخاذ القرارات بشأن مستقبلنا».

(مزارع في تلعفر، شباط/فبراير ٢٠٢٣)

تحديد الجهات الفاعلة الرئيسة

حدّدت الدراسة العديد من الجهات الفاعلة الرئيسة التي تؤدّي دورًا بارزًا في معالجة التوتّرات الاجتماعية والنزاعات، بما في ذلك تلك التي تسبّبها تداعيات تغيّر المناخ في القضاء أو تلك التي تتفاقم بسببها. ويحدّد هذا القسم كلّ جهة من الجهات الفاعلة الرئيسة، ويتضمّن وصفًا موجزًا لخلفيّتها وأدوارها. والجدير ذكره أنّ الجهات الفاعلة المدرجة أدناه لا تشكّل قائمة شاملة للجهات الفاعلة النافذة في المحافظة أو القضاء. بل هي الجهات الفاعلة التي حُدِّدت بناءً على مواجهة التوتّرات الاجتماعيّة المتعلّقة بتداعيات تغيّر المناخ.

الجهات الفاعلة الإدارية. يتمتّع القائمقام بعلاقات جيّدة مع كافة الطوائف وينشط في المساعدة على تحسين أوضاع القضاء. وتجدر الإشارة إلى أنّ القائمقام قد ساهم في إطلاق عمليّة تشاركيّة لوضع موازنة تُتيح للمواطنين تأدية دور رئيس في تحديد مشاريع الأمن الغذائي الواجب إدراجها في مشروع الموازنة الذي سيُقدَّم إلى المحافظ ووزارة التخطيط ووزارة المالية لتتمّ مراجعته والموافقة عليه. كما يُعتبر أنّ لرؤساء البلديّات في النواحي دورًا واجب تأديته. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد مديريّات الخدمات المرتبطة بوزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة على أنّها تؤدّي دورًا حاسمًا في الحدّ من التحديات المتعلّقة بالمناخ.

زعماء العشائر. يُعتبر زعماء العشائر من العشائر الرئيسة في القضاء على أنّهم يؤدّون دورًا حيويًا. تشمل العشائر الرائدة في القضاء ما يلي، حسب الطائفة:

- التركمان: عشيرتيّ جلاج ومراد.
- العرب السنّة: تُعتبر العشائر المكوّنة لرابطة عشيرة شمّار الأكثر نفوذًا في القضاء، وتضمّ كلّ من عشيرة الركان والفيصل وسنجارا والزوبعة وعبدة. وإلى جانب هذه العشائر، يضمّ القضاء عشائر جحش وجنور وشاربي ولينيب.
- الأكراد: عشيرة ميران، والحسنياني، وموسى راشي،والجرجري.

الجهات الفاعلة المَدنية. تمّ ذكر ثلاث كيانات مَدنية على أنّها تؤدّي دورًا أساسيًا في الحدّ من النزاعات في القضاء. الكيان الأوّل هو اتّحاد النقابات الزراعية. يلعب الاتّحاد دورًا بارزًا في تنظيم المزارعين والعمل كهمزة وصل بينهم وبين الجهات الفاعلة الحكومية. غير أنّ بعض الجهات الفاعلة ترى أنّه يفتقر إلى القدرات والموارد اللّازمة لأداء دوره بفعالية. أمّا الكيان الثاني فهو مجموعة العمل على مستوى القضاء. تم تحديد مجموعة العمل على مستوى القضاء، التي تمّ تشكيلها بالتعاون بين المؤسّسة الألمانية للتعاون الدولي ومؤسّسة مسارات السلام، على أنّها كيان أساسي يعمل على التخفيف من حدّة النزاعات عبر القضاء. تضمّ مجموعة العمل على مستوى القضاء قادة محليّين بارزين، بما في ذلك إداريّين وعشائريّين ومَدنيّين. الكيان الثالث هو لجنة زمار للتعايش السلمي، وهي لجنة تتألّف من قادة النواحي الذين يعملون بشكل جماعي من خلال اللّجنة للاستجابة للتحديات التي تواجه القضاء. تشكّلت اللّجنة أيضًا بدعم من مؤسّسة مسارات السلام والمؤسّسة الألمانية للتعاون الدولي.

التوصيات

تستند التوصيات التالية إلى النتائج التي خلُص إليها هذا التقرير ويُثريها أكثر بحث منفصل أجرته مؤسّسة بيرغوف ومؤسّسة مسارات السلام والذي يدرس المسارات المناخية في تسعة أقضية إضافية[٨٨] في جميع أنحاء البلاد. تتشابه النتائج المستخلصة من التقارير حول الأقضية التسعة مع نتائج الأقضية المشمولة في هذا التقرير. بالتالي، ينبغي النظر إلى هذه التوصيات على أنّها تستجيب ليس للديناميّات في مخمور والرفاعي وتلعفر فحسب، بل أيضًا في الأقضية التسعة
الأخرى التي تواجه تحديّات مماثلة.

التوصية ١:
تعزيز العمليات الشاملة

تيسير عمليات الحوار الشامل لحلّ المشكلات التي تربط القادة المحليّين الرئيسيّين بالجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية الضرورية والتي تساعد على إثراء الاستراتيجيات الوطنية التي يتم تطويرها على مستوى القضاء أو تكييفها. تبرز الحاجة إلى صياغة نهج مقنع وشامل لمعالجة تداعيات تغيّر المناخ في كلّ من الأقضية التي تمّت دراستها. وينبع ذلك من واقع أنّه يبدو أنّ هناك انفصالًا بين المجتمعات والقادة المحليّين والجهات الحكومية الفاعلة على المستوى المحلّي، وبين السلطات الرسمية دون الوطنية وتلك على مستوى الحكومة الاتّحادية وحكومة إقليم كردستان. هذا وتتمثّل إحدى نتائج هذا الانفصال في بذل جهود مجزّأة رامية إلى معالجة تداعيات تغيّر المناخ والتي يتم تنفيذها إلى حدّ كبير في ظلّ غياب استراتيجية منسّقة من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى ومستنيرة للمواطنين. من أجل التغلّب على هذا التحدّي، ينبغي على المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الوطنية دعم إجراء حوار شامل لحلّ المشكلات على مستوى القضاء والنواحي يعمل على:

١. ضمّ جميع الجهات المعنيّة الأساسيّة المحلّية مثل زعماء القبائل وممثّلي الأحزاب السياسية والجهات الدينيّة الفاعلة ومديريّات الخدمات ورؤساء البلديات ورؤساء البلديات الفرعية، الذين يُعتبرون أساسيّين لإيجاد حلول واقعيّة للتحديات الناجمة عن تغيّر المناخ؛

٢. ربط هذه الجهات المعنيّة بالسلطات الحاكمة المهمة في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والسلطات الحاكمة دون الوطنية، مثل وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة البيئة في الحكومة العراقية ومديريّات الخدمات التابعة لها على مستوى المحافظات والأقضية؛ ومكاتب المحافظين؛ النوّاب ومستشارية الأمن القومي ومجلس القيادة المشتركة؛

٣. المساهمة في وضع خطط استجابة على مستوى المجتمع تكون مرتبطة بالاستراتيجيات التي يتمّ تطويرها على المستوى الوطني. يمكن أن يكون هذا الرابط إما في شكل الإبلاغ عن الخطط على المستوى الوطني، أي استراتيجية إدارة الأراضي والموارد المائية، وخطة التكيّف الوطنيّة والورقة الخضراء، أو تكييفها على مستوى القضاء؛

٤. دعم الاعتبارات المتعلّقة بحساسيات النزاع في آليات الاستجابة لتجنّب العواقب غير المقصودة الناتجة عن سياسات مصمَّمة بشكلٍ سيّئ تهدف إلى معالجة مخاطر الأمن المناخي.

لن تسمح هذه العمليّات بمعالجة وحسب التحديات التي نتجت عن آثار تغيّر المناخ أو تفاقمت من إثره، بل ستساهم أيضًا في تعزيز وتحسين التماسك والتعاون بين المجتمع والجهات الحكوميّة. وهذا بدوره يمكن أن يساهم في تحسين نقص التمثيل الموجود في الرفاعي لأن هذا قد يؤدّي

٨٨ الأقضية المشمولة هي عفك وبيجي وجمجمال والحمزة الشرقي والحويجة وكلار وكفري وشطّ العرب والزبير.

مثـلًا إلى المزيـد مـن المشـاركة المبـاشرة في عمليّـات صنـع القـرار الأساسـيّة.

إنّ الجهـات التـي تشـكّل نقـاط انطـلاق أساسـيّة في عمليّـات الحـوار تشـمل مكاتـب المحافظـين، ورؤسـاء البلديّـات، وآليّـات السـلام المحلّيـة القائمـة، مثـل لجـان السـلام المحلّيـة ومجموعـات العمـل في الأقضية، وزعماء القبائـل والمجتمعـات المحلّيـة. في الواقـع، يمكـن لآليّات السـلام المحلّيـة في تلعفـر ومخمـور أن تكـون بمثابـة نقطـة انطـلاق مـع أدنى قـدر ممكـن مـن الحواجـز للـشروع. في ناحيـة زمـار الفرعيـة الواقعـة في تلعفـر، توجـد بالفعـل مجموعـة عمـل عـلى مسـتوى المنطقـة ولجنـة سـلام محلّيـة تضـمّ قـادة المنطقـة الرئيسـيين وتلعـب دورًا أساسـيًا في تهدئـة النـزاع في مناطقهـم بدعـم مـن المنظّـمات الدوليـة والوطنيـة. وينطبـق الأمـر نفسـه عـلى قضـاء مخمـور التـي تحظـى بمجلـس عشـائري يعمـل بنشـاط للتغلّـب عـلى العوائـق التـي نتجـت عـن المناطـق المتنـازع عليهـا مثـل الإدارتَـين المتنافسـتَين ونتائـج الحوكمـة غـير الفعّالـة التـي نتجت عـن ذلـك.

تشـمل المنظّـمات الدوليـة والوطنيـة التـي لديهـا خـبرة في إنشـاء وتسـهيل عمليـات السـلام والحـوار المحلّيـة، مؤسسـة مسـارات السـلام وبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، والمنظمـة الدوليـة للهجـرة، ومعهـد الولايـات المتحـدة للسـلام، والجمعيـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي، وجمعيـة التحريـر للتنميـة[٨٩].

التوصية ٢:

مراعاة الميزانية في خطط المناخ

الدعـوة لتأمـين مخصّصـات الميزانيـة الكافيـة مـن الحكومـة العراقيـة وحكومـة إقليـم كردسـتان اللّتَـين لديهـما الحـدّ الأدنى مـن المتطلّبـات الراميـة إلى إبـراز الجوانـب الأكـثر إلحاحًـا لخطّـة الاسـتجابة المناخيـة.

تُعتـبر ميزانيـات الأقضيـة أداةً أساسـيةً تسـاهم في مكافحـة آثـار تغـيّر المنـاخ. فلـن تكـون أي خطّـة أو اسـتراتيجية فعّالـة مـن دون توفـير المـوارد الكافيـة بغـض النظـر عـن مـدى شـمولية واسـتجابة محتوياتهـا. وعـلى الرغـم مـن أنّـه مـن غـير المحتمـل أن تمثّـل الميزانيـات المخصّصـة لسـلطات المنطقـة المبلـغ الكامـل المطلـوب، إلا أنّـه مـن الممكـن دعـم وإشراك الجهـات الفاعلـة عـلى مسـتوى الأقضيـة والمقاطعـات والجهـات الوطنيـة في عمليـة تطويـر الميزانيـة لضـمان تمويـل بعـض القضايـا الأساسـية المتعلّقـة بتغـيّر المنـاخ عـلى الأقـلّ.

تقـود عمليّـة إعـداد الميزانيّـة الوطنيـة وزارتـان وطنيّتـان رئيسـيّتان هـما وزارة التخطيـط ووزارة الماليـة. تقـوم هاتـان الوزارتـان بصياغـة مقترحـات الميزانيـة بنـاءً عـلى مدخـلات مـن الـوزارات الأخـرى وسـلطات المحافظـات. وبقـدر مـا تُعتـبر سـلطات المحافظـات معنيّـة فـإنّ القائـم مقامـين مكلّفـون بـإشراك المسـؤولين المحلّيـين والمجتمعـات لتحديـد الاحتياجـات الأكـثر إلحاحًـا في المنطقـة. ثـم يتـمّ إرسـال هـذه العنـاصر إلى حاكـم المحافظـة المُفـوَّض إعـداد مـشروع ميزانيّـة المحافظـة. وبعـد ذلـك تُرسَـل إلى وزارة التخطيـط ووزارة الماليـة لمراجعتهـا وللإبـلاغ عـن تطويـر الميزانيـات الإقليميـة النهائيـة. في نهايـة المطاف، تقـرّر الوزارتـان الأخيرتـان مخصّصـات الميزانيـة النهائيـة اسـتنادًا إلى المـوارد المُتاحـة. يتمتّـع المحافظـون ببعـض السـلطات التقديريـة في مـا يتعلّـق بالمخصّصـات بمجـرّد حصولهـم عـلى الميزانيـة النهائيـة، ويضطلعـون بـدور أسـاسي في الإشراف والرصـد لضـمان تنفيـذ ميزانيـات الأقضيـة وفقًـا لخطـط الميزانيـة المعتمـدة.

أثنـاء عمليّـة تطويـر الميزانيـة، يُعتـبر مـن المهـمّ جـدًّا تحديـد العنـاصر الأكـثر إلحاحًـا المتعلّقـة بمكافحـة آثـار تغـيّر المنـاخ في الأقضيـة والتشـديد عليهـا خـلال عمليّـة وضـع الميزانيـة. مسـاهمةً في ذلـك، اقترحـت هـذه الدراسـة مسـاعدة الجهـات المعنيّـة في القضـاء عـلى تطويـر خطـط للأقضيـة لمواجهـة تغـيّر المنـاخ تتمحـور حـول المجتمـع المحـلي (التوصيـة ١). ولكـن لضـمان تمويـل المشـاريع والمبـادرات الأساسـيّة، تحتـاج

٨٩ للمزيد من المعلومات حول عمليّات السلام والحوار المحلّية في العراق وكيفيّة تصميمها وتنفيذها، يرجى مراجعة IOM / PPO: مجموعة أدوات عمليات السلام المحلية للعراق.
https://iraq.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1316/files/documents/Local%20Peace%20Processes%20Toolkit%20%28final%20version%29.pdf.

المنظّمات الدولية والوطنية إلى مساعدة قادة المقاطعات في متابعة البنود الأساسيّة والمناصرة من أجلها مع المحافظين ووزارة التخطيط ووزارة المالية والنوّاب عن الأقضية. من دون الحصول على مخصّصات لأكثر القضايا إلحاحًا المُحَدّدة في خطط مواجهة تغيّر المناخ في المنطقة، لن يتمّ إحراز تقدّم كبير في تحويل الخطط إلى مكاسب فعليّة على مستوى المنطقة.

التوصية ٣:

تحسين قدرات الجهات المعنيّة الرئيسة

تعزيز قدرة الجهات الحكوميّة في ما يتعلّق بإدارة الموارد الطبيعيّة سياسة مواجهة آثار تغيّر المناخ، وهو أمر يجب القيام به بالتوازي مع الجهود المبذولة لمعالجة الفساد الإداري. يجب توفير القدرات والدعم الفنّي للجهات الحكومية المعنيّة، ولا سيما وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائيّة ومكاتب المحافظين، من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بفعاليّة. وتظهر الحاجة إلى دعم هذه الجهات الفاعلة بشكلٍ خاصّ من أجل:

- تحسين وصيانة البنية التحتية للمياه علمًا أنّه من الضروري إصلاحها في جميع أنحاء البلاد[٩٠]. لقد ساهم ضعف البنية التحتية للمياه وسوء إدارتها في تسرّب المياه ما أدّى إلى تفاقم ندرة المياه. إنّ المساهمة في تحسين البنية التحتية وممارسات الإدارة قد يساعد على الحدّ من تأثير ندرة المياه على المجتمعات. ويشكّل هذا الوضع مشكلةً في جميع المديريات التي تمّت مناقشتها في هذا التقرير، إلا أنّها تظهر بشدّة في تلعفر بشكلٍ خاص إذ تواجه المدينة عواقب عدم فعاليّة شبكة ريّ الجزيرة.
- تعديل وتعزيز الرقابة وتنفيذ الأنظمة المتعلّقة بالوصول إلى المياه والتي تشكّل مصدر توتّر بين المجتمعات في ما بينها، وبين المجتمعات وسلطات المحافظات، وبين الجهات الفيدرالية وحكومات المحافظات.
- تقديم المساعدة للمزارعين، لا سيما في ما يتعلّق بممارسات الريّ الحديثة وبذور المحاصيل التي تستهلك كميات أقلّ من المياه. فالمناطق الجنوبية التي تعتمد على الأنهار تقوم بريّ محاصيلها عن طريق نظام الريّ الغمري وهي ممارسة تستهلك الكثير من المياه. وتظهر عوائق تحول دون التخلّي عن هذه الممارسة واعتماد التقنيات الحديثة التي تهدر كميات أقلّ من المياه منها التكاليف والقدرة على تنفيذ ممارسات جديدة. ويجب دعم هذه القضايا.
- دعم الإصلاحات المتعلّقة بحيازة الأراضي والأنظمة الخاصّة بممارسات الرعي، علمًا أنّ كليهما قد يجعل القطاع الزراعي أكثر إنتاجيّة ويخفّف من التوتر بين ملّاك الأراضي والرعاة الذين يبحثون عن مراعٍ لإطعام حيواناتهم إذ تتقلّص مساحات هذه الأخيرة باستمرار.
- دعم المناطق الحضرية لتكون مجهّزة بشكلٍ أفضل للتعامل مع تدفّق المهاجرين بسبب المناخ. فتفيض هذه المناطق بالوافدين الجدد ما يزيد من الضغط على الموارد والخدمات المستنفدة أساسًا. ويُذكَر أنّ توترات ظهرت بين الوافدين الجدد والمقيمين الحاليين أيضًا لزيادة التنافس على فرص العمل.

وإلى جانب هذه الجهود المبذولة يحتاج المجتمع الدولي والمنظّمات الوطنية إلى المساعدة في معالجة الفساد الإداري في القطاع العام، لا سيما بين أبرز المؤسّسات المعنيّة بمعالجة أزمة المناخ وآثارها

---

٩٠ لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة محمد، شوان: أهمية إصلاح الريّ في العراق (The Importance of Fixing Iraq's Irrigation). على ١٠٠١ Iraqi Thoughts ٦ تموز/يوليو، ٢٠١٨. الرابط: https://1001iraqithoughts.com/2018/07/06/the-importance-of-fixing-iraqs-irrigation؛ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو): البرنامج الفرعي لاستعادة الزراعة ونظم المياه ٢٠١٨ - ٢٠٢٠ (Restoration of agriculture and water systems sub-program 2018 – 2020). الرابط: https://www.fao.org/3/ca1511en/CA1511EN.pdf.

الضارّة على الدولة. ففي غياب ذلك من المرجّح ألّا تكون الجهود الموضَّحة في هذا التقرير فعّالة حيث يُنظر إلى الفساد المستشري على أنّه آفة للقطاع العام ومن المرجّح أيضًا ألّا تكون الجهود قادرة على تحقيق نتائج الحوكمة الرشيدة بشكلٍ عام والحصول على المياه وتوفيرها بشكلٍ خاص، بحسب ما يتّضح من نتائج الأقضية الثلاثة التي يغطّيها هذا التقرير.

التوصية ٤:

تعزيز التعاون التآزري

تعزيز التنسيق والتبادل بين مختلف الجهات الفاعلة التي تهدف إلى معالجة قضايا الأمن المناخي في العراق لتجنّب الازدواجية والتداخل على مستوى وضع البرامج. أصبحت المنظّمات الدولية والجهات المانحة مهتمّة بشكلٍ متزايدٍ بمعالجة قضايا الأمن المناخي في البلاد، إلّا أنّه من الضروري إنشاء منصّة للتنسيق والتبادل تجمع بين المنظّمات الدولية والجهات المانحة الأساسيّة ووكالات الأمم المتحدة والنظراء الحكوميين حتى يتمكّنوا من مناقشة الأولويات والتوجّهات الاستراتيجية على مستويَي السياسة ووضع البرامج. ومن الضروري أيضًا ضمان توافق جهود الجهات الفاعلة المختلفة لتعظيم تأثير هذه الجهود والسعي للتأكّد من أنّ النهج التي تتبنّاها هذه الجهات الفاعلة مطّلعة على السياق وحسّاسة للنزاع وتشاركية وشاملة. يمكن أيضًا أن يتدرّج إطار التنسيق والتبادل هذا إلى المستوى المحلّي ودون الوطني لضمان وجود تنسيق بدءًا من المستوى الوطني وصولًا إلى المستوى المحلّي، وضمان أنّ الاستجابة المحلّية تتناول السياسات على المستوى الوطني والتوجّهات الاستراتيجية وتكمّلها. يُعتبر التنسيق بين مختلف القطاعات أمرًا ضروريًا من أجل الجمع بين المساعدة الفنية والاستثمارات مع مناهج بناء السلام وتعزيز الحوكمة. لذلك يمكن أن تزداد تأثيرات الاستدامة وأن تتمّ معالجة الأسباب الجذرية بشكلٍ أفضل، فتوفير المساعدة الفنية مثلًا مع جهود الحوار تستجيب مباشرةً لاحتياجات المجتمعات وتدعم إنشاء نقاط انطلاق للتدخلات.

التوصية ٥:

تعزيز الحوكمة الفعّالة

دعم الجهود المبذولة في إطار الوساطة لحلّ عراقيل الحوكمة الناجمة عن قضية الأراضي المتنازع عليها والتي تمنع التوصّل إلى حلول وإجراءات قد تساعد في التخفيف من آثار أزمة المناخ. على الرغم من الحوكمة غير الفعّالة التي يقودها الاستيلاء على الدولة، والقيود المفروضة على القدرات والفساد الإداري المستشري هي إحدى سمات معظم المؤسّسات الحكومية في البلاد، إلا أنّ هذه الظاهرة تتضخّم في المناطق التي تتنازع عليها حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، مثل مخمور وزمار. إنّ عملية صنع القرار على المستوى المحلّي مجزّأة هنا ما يجعل من الصعب للغاية على السلطات الحاكمة إنتاج حلول مستدامة يمكنها حلّ أو تهدئة التوتّرات الناجمة عن تغيّر المناخ. ينبغي على المجتمع الدولي دعم جهود الوساطة في هذه المجالات التي تساعد في تنسيق وتدعيم عمليات صنع القرار المتعلّقة بقضايا الحوكمة المحلّية، بما في ذلك تلك القضايا المتعلّقة بتأثير تغيّر المناخ. لا يجب أن تتناول هذه الوساطة الوضع النهائي لهذه الأراضي، أي القضية الحساسة المذكورة في المادة ١٤٠، بل تركّز على زيادة التعاون والتنسيق بين الجانبَين حول قضايا محدّدة تؤثّر على المجتمعات في المناطق المتنازع عليها.

التوصية ٦:

تعزيز جهود الوساطة

دعم ومناصرة وساطة الحكومة العراقية مع إيران وتركيا بالنظر إلى أنّ العراق مصبّ يتلقّى المياه. إنّ الجفاف عاملٌ أساسي يؤثّر على التوتّرات المتعلّقة بندرة المياه، وكذلك حقيقة أنّ العراق يعتمد على

تدفّق المياه من مصادر تنشأ في تركيا وإيران. لقد قام البلَدان ببناء السدود ومحطّات الكهرباء على هذه المصادر النهرية، ما حدّ من كمّية المياه المتدفّقة إلى العراق. في العام ٢٠٢٢، انخفضت المياه المتدفّقة من تركيا إلى العراق بنسبة ٦٦ في المئة بينما انخفضت المياه من إيران بشكلٍ حادّ بنسبة ٩٠ في المئة[٩١]. ومع تصاعد التوتّرات بين العراق والبلدان المجاورة، تُلقي تركيا وإيران اللّوم على تغيّر المناخ في انخفاض تدفّق المياه إلى البلاد. يستلزم الوضع المتوتّر صياغة اتفاقيّات حول الاستخدام العادل لموارد المياه العابرة للحدود بين العراق وتركيا وإيران، وهو أمر يجب أن توليه الحكومة العراقيّة الأولويّة في ولايتها الحالية.

التوصية ٧:

التشجيع على البحث الشامل

دعم البحث الإضافي لتوليد البيانات، واستكشاف المزيد من المجالات المترابطة مثل التفاعل بين المناخ، والنزاع، والنوع الاجتماعي، واستكمال النهج التحليلي الحالي بالمزيد من المنهجيّات لضمان الفهم الشامل للموضوع. حتى الآن لعبت الاعتبارات الجنسانية دورًا هامشيًا في الأبحاث المرتبطة بالعلاقة بين المناخ والنزاع. غير أنّ تبنّي منظور جنساني أمرٌ ضروريٌ لتحقيق فهم شامل لديناميكيات النزاع المتعلّقة بالمناخ والأمن (أو انعدام الأمن). إضافةً إلى ذلك، فإنّ الاعتراف الواضح بديناميكيات القوة الجنسانية يوفّر المعرفة حول كيفيّة تسوية النزاعات المتعلّقة بالمناخ أو الحدّ منها أو منع نشوبها، وتعزيز المرونة في ما يتعلّق بالنزاع وتغيّر المناخ. لذلك يجب أن تحظى الاعتبارات الجنسانية بمكانة بارزة في البحوث المستقبلية وعند صياغة السياسات حول تقاطع تغيّر المناخ والنزاعات. علاوةً على ذلك، كان النهج المُطَبَّق شاملًا في سعيها لضمّ مجموعة متنوّعة من مسارات الأمن المناخي والمخاطر المرتبطة بها. ولكن من الضروري الاعتراف بأنّ الإطار التحليلي لا يخلو من قيود متأصّلة. لمعالجة الطبيعة متعدّدة الأوجه للموضوع بشكلٍ فعّال، ينبغي النظر في التنويع الاستراتيجي للنُهج التحليلية. يحمل مثل هذا التوسّع المنهجي وعدًا بتقديم منظور أكثر شمولًا ودقّة[٩٢].

٩١ المونيتور: إيران والعراق يتبادلان الاتهامات بشأن تدفّق المياه (Al-Monitor: Iran, Iraq exchange accusations over water flow)، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.
https://www.al-monitor.com/originals/2022/01/iran-iraq-exchange-accusations-over-water-flow#ixzz7pVW629GW.

٩٢ مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية: تفكيك عناصر الأمن المناخي. سبع أمراض تربط المناخ بالنزاع العنيف
(The Hague Centre for Strategic Studies: Unpacking the Climate Security. Seven Pathologies Linking Climate to Violent Conflict)، أذار/مارس ٢٠٢٢.

Notes

Notes

مؤسسة مسارات السلام (PPO)
منطقة القادسيّة، محلّة ٦٠٦
شراع ١٤، مبنى ٣٣
بغداد، العراق

بختياري وزيران، أبراج MNW
مبنى B٣، الطابق ٨، شقة ١ و٤
أربيل، العراق

www.ppo-iq.org

peaceparadigms@
peaceparadigms/
peaceparadigms/

مؤسّسة بيرغوف (Berghof)
ليندينستراس ٣٤
برلين ١٠٩٦٩
ألمانيا

www.berghof-foundation.org
info@berghof-foundation.org

BerghofFnd@
BerghofFoundation/
berghof-foundation/
berghoffnd@